مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9686

الثلاثاء، 16 تموز/يوليه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد لافروف/السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد كاسيس
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيد تالبوت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

التعاون المتعدد الأطراف لصالح نظام عالمي أكثر عدالة وديمقراطية واستدامة

رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2024/537)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

التعاون المتعدد الأطراف لصالح نظام عالمي أكثر عدالة وديمقراطية واستدامة

رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2024/537)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالممثلين الموقرين الرفيعي المستوى الحاضرين في القاعة. يؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من إثيوبيا، أستراليا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، تايلند، تركيا، تيمور – ليشتي، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، شيلي، صربيا، العراق، غانا، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، الكويت، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، نيبال، نيكاراغوا، الهند وهنغاريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجّه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/537 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الاتحاد الروسي.

إن أسس النظام القانوني الدولي في حد ذاتها – الاستقرار الاستراتيجي ونظام السياسة الدولية المتمحور حول الأمم المتحدة – تتعرض اليوم للاختبار. ولن نتمكن من حل النزاعات المتصاعدة ما لم نفهم أسبابها الجذرية ونستعد الثقة في قدرتنا على توحيد قوانا من أجل الصالح العام والعدالة للجميع.

فلنواجه الأمر – لا تعترف جميع الدول الممثلة في هذه القاعة بالمبدأ الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة، وهو المساواة في السيادة بين جميع الدول. فلطالما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان رؤسائها أنها دولة استثنائية. وينطبق ذلك على موقف واشنطن تجاه حلفائها الذين تطالبهم بالطاعة المطلقة حتى على حساب مصالحهم الوطنية. احكمي يا أمريكا! هذا هو جوهر النظام سيء السمعة القائم على القواعد الذي يمثل تهديداً مباشراً لتعددية الأطراف والسلام الدولي.

إن أهم مكونات القانون الدولي – ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن – يتم تفسيرها من قبل الغرب عامة بطريقة انتقائية منحرفة وانتقائية، اعتماداً على التعليمات التي تخرج من البيت الأبيض. وقد تم تجاهل العديد من قرارات مجلس الأمن تجاهلاً تاماً، من بينها القرار 2202 (2015) الذي أقر اتفاقات مينسك بشأن أوكرانيا، والقرار 1031 (1995) الذي أقر اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك على أساس مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب الثلاثة المؤسسة والكيانين.

ويمكننا أن نناقش مراراً وتكراراً تخريب القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط. لنعد بالذاكرة إلى ما قاله أنتوني بلينكن في مقابلة مع شبكة "سي إن إن" في شباط/فبراير 2021 عندما أجاب على سؤال حول رأيه في قرار الإدارة الأمريكية السابقة الاعتراف بمرتفعات الجولان السورية كجزء من إسرائيل. وفي حال لم يكن أحدكم متأكداً مما كانت إجابته، فسأنعش ذاكرته. قال وزير الخارجية الأمريكي إن الجولان،

إذا تركنا جانباً الجوانب القانونية لهذه المسألة، مهم جداً لأمن إسرائيل من الناحية العملية. هذا على الرغم من أن القرار 497 (1981) الذي نعرفه جيداً والذي لم يلغه أحد، يعتبر ضم مرتفعات الجولان من قبل إسرائيل غير قانوني. مع ذلك، ووفقاً لتلك القواعد ذاتها، على حد تعبير السيد بلينكن، فإن المسائل القانونية شيء آخر. وبالطبع، يتذكر الجميع تصريح المندوب الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة بأن القرار 2728 (2024)، الذي اتخذ في 25 آذار/مارس الماضي والذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، ليس ملزماً قانونياً، أي أن القواعد الأمريكية تحل محل المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة.

في القرن الماضي، تنبأ جورج أورويل بجوهر "النظام القائم على القواعد" في رواية "مزرعة الحيوانات" – جميع الحيوانات متساوية، ولكن بعض الحيوانات أكثر مساواة من غيرها. وهذا يعني أن الناس مسموح لهم أن يفعلوا ما يحلو لهم إذا اتبعوا أوامر القائد الحاكم. ولكن إذا تجرؤوا على حماية مصالحهم الوطنية، فسيتم إعلانهم خارجين عن القانون وفرض عقوبات عليهم.

إن سياسة الهيمنة التي تنتهجها واشنطن هي نفسها منذ عقود. وكل ترتيب من ترتيبات الأمن الأوروبي – الأطلسي قاطبة كان يقوم على ضمان هيمنة أمريكا، بما في ذلك إخضاع أوروبا و "احتواء" روسيا. وقد أُسند الدور الرئيسي في ذلك إلى حلف شمال الأطلسي، الذي داس في نهاية المطاف على الاتحاد الأوروبي الذي من المفترض أنه أُنشئ لخدمة الأوروبيين. فقد خصخص التحالف بفظاظة هيئات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منتهكاً بذلك على نحو سافر وثيقة هلسنكي الختامية.

كما أن التوسيع المتهور لحلف الناتو، الذي استمر لسنوات عديدة على الرغم من تحذيرات موسكو العديدة، أثار الأزمة الأوكرانية التي بدأت مع الانقلاب الذي نظمته واشنطن في شباط/فبراير 2014 لكي تبسط سيطرتها الكاملة على أوكرانيا وتستخدم النظام النازي الجديد الذي أتوا به إلى السلطة للتحضير لهجوم على روسيا. وعندما شنّ بيترو بوروشينكو، ومن بعده فولوديمير زيلينسكي، حرباً ضد مواطنيهم في دونباس، وحظروا التعليم الروسي والثقافة الروسية والإعلام الروسي واللغة الروسية وحظروا الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، لم يحرك أحد في الغرب ساكناً، ولم يطالب أحد في الغرب أن يحافظ أوصياؤهم في كييف على اللياقة ويحترموا الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الأقليات القومية، أو حتى دستور أوكرانيا الذي ينص على احترام تلك الحقوق. لقد بدأت العملية العسكرية الخاصة من أجل القضاء على تلك التهديدات التي تهدد الأمن القومي لروسيا، وحماية الشعب الذي يعتبر نفسه جزءاً من الثقافة الروسية والذي يعيش على الأرض التي استوطنها أجداده منذ قرون، وكذلك لإنقاذهم من الإبادة القانونية والجسدية.

ومن الملاحظ أن قلائل هم من يتذكرون، في الوقت الذي تُطرح فيه اليوم مبادرات عديدة للتسوية في أوكرانيا، أن كييف داست على حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية. لم تذكر أي من هذه المبادرات تلك الأمور. ولم تتم إضافة طلب ذي صلة إلى وثائق الاتحاد الأوروبي عند بدء المفاوضات إلا في الآونة الأخيرة، وذلك في الغالب بفضل موقف هنغاريا المبدئي الثابت. بيد أن قدرة بروكسل ورغبتها الحقيقية في التأثير على نظام كييف أمران مفتوحان للتكهنات. ونحث جميع المهتمين بصدق بالتغلب على الأزمة في أوكرانيا على ضمان أن تراعي مقترحاتهم المسألة الرئيسية المتمثلة في حقوق جميع الأقليات العرقية دون استثناء. فالصمت بشأن هذه المسألة يقلل من قيمة مبادرات السلام ويمنح موافقة فعلية على سياسة السيد زيلينسكي العنصرية. ومن الجدير بالذكر أنه قبل 10 سنوات، في عام 2014، قال زيلينسكي:

"إذا كان الناس في شرق أوكرانيا والقرم يريدون التحدث بالروسية، فاتركوهم وشأنهم ودعوهم يتكلمون الروسية بشكل قانوني. لن تقسم اللغة وطننا أبداً."

لكن واشنطن نجحت في إعادة تثقيفه. وفي عام 2021، قال زيلينسكي في مقابلة أجريت معه إن على أولئك الذين يشعرون بالارتباط بالثقافة الروسية أن يحزموا أمتعتهم ويذهبوا إلى روسيا من أجل أبنائهم وأحفادهم.

وأناشد أسياد النظام الأوكراني أن يضمنوا امتثاله للفقرة 3 من المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة التي تكفل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع "بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين".

لم تعد منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مكتفية بالحرب التي تشنها ضد روسيا على يد الحكومة غير الشرعية في كييف ولم تعد مكتفية بكامل فضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فبعد تفكيك شبه كامل للاتفاقات الأساسية بشأن تحديد الأسلحة، تواصل الولايات المتحدة تصعيد المواجهة. وخلال مؤتمر القمة الذي عُقد مؤخراً في واشنطن العاصمة، أكد قادة بلدان الناتو مطالبتهم بدور قيادي للحلف ليس في المنطقة الأوروبية الأطلسية فحسب، ولكن أيضاً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأعلنوا أن الناتو لا يزال حسب زعمهم يسترشد بهدف الدفاع عن أراضي أعضائه، ولكن من أجل القيام بذلك يحتاجون إلى توسيع نطاق هيمنة الحلف ليشمل القارة الأوروبية – الآسيوية بأكملها والمياه المجاورة. وتزحف البنية التحتية العسكرية للناتو نحو المحيط الهادئ بهدف واضح هو تقويض البنية التي تتمحور حول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والتي بُنيت على مدار عقود طوال استناداً إلى مبادئ المساواة والاعتراف بالمصالح المتبادلة والتوافق. وللاستعاضة عن الآليات الشاملة للجميع التي أنشئت على مدار العقود حول الرابطة، تبني الولايات المتحدة وحلفاؤها تكتلات تصادمية مغلقة، مثل تكتل أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة – الشراكة الأمنية الثلاثية المعززة – وغيره من التكتلات الرباعية والثلاثية الخاضعة لهم. وقد صرحت مؤخراً السيدة هيكس، نائبة وزير دفاع الولايات المتحدة، بأنه يجب على الولايات المتحدة وحلفائها أن يكونوا "مستعدين لاحتمال نشوب حرب طويلة الأمد، وليس في أوروبا وحسب".

ومن أجل احتواء روسيا والصين وغيرهما من البلدان التي يُنظر إلى سياساتها المستقلة على أنها تشكل تحدياً لهيمنته، يعمل الغرب بقوة على تفكيك نظام العولمة الذي بُني أصلاً على نماذج خاصة به. فقد فعلت واشنطن كل ما في وسعها لنسف أسس التعاون القائم على المنفعة المتبادلة في مجال الطاقة بين روسيا وألمانيا وأوروبا ككل – بما في ذلك، حرفياً، من خلال تدبير هجمات إرهابية على خطوط أنابيب الغاز نورد ستريم. والتزمت برلين الصمت في ذلك الوقت، ولكننا نشهد اليوم فترة محرجة أخرى لألمانيا التي امتثلت قيادتها بلا تردد لقرار الولايات المتحدة بنشر قذائف أرضية أمريكية متوسطة المدى على أراضيها. وقال المستشار الألماني أولاف شولتس، ببراءة تامة، إن الولايات المتحدة قررت نشر منظومات أسلحة هجومية عالية الدقة في ألمانيا وإنه قرار ضروري ومهم يأتي في الوقت المناسب. فالولايات المتحدة قررت ذلك.

وعلاوة على ذلك، صرح جون كيربي، مستشار البيت الأبيض لاتصالات الأمن القومي نيابة عن رئيس الولايات المتحدة، بأن الولايات المتحدة لا تسعى إلى إشعال فتيل حرب عالمية ثالثة لأن ذلك الأمر ستكون له عواقب مروعة على القارة الأوروبية. وهذه زلة لسان فرويدية، كما يقولون. فواشنطن مقتنعة بأن الولايات المتحدة ليست هي التي ستعاني من حرب عالمية جديدة، بل حلفاؤها الأوروبيون. وإذا كانت استراتيجية إدارة بايدن تستند إلى هذا التحليل، فهو وهم خطير للغاية. ويجب على الأوروبيين أيضاً أن يدركوا الدور الانتحاري الذي تم تكليفهم به.

إن الأمريكيين يضعون الغرب بأكمله تحت تهديد السلاح ويوسعون حربهم التجارية والاقتصادية مع من يعتبرونهم غير مرغوب فيهم حيث شرعوا في حملة غير مسبوقة من التدابير القسرية أحادية الجانب التي تضر بأوروبا أولاً وتؤدي إلى مزيد من تفتيت الاقتصاد العالمي. وتعاني بلدان الجنوب – في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية – من الممارسات الاستعمارية الجديدة للغرب. فالجزاءات غير القانونية والتدابير الحمائية العديدة والقيود المفروضة على الوصول إلى التكنولوجيا تتعارض بشكل مباشر مع تعددية الأطراف الحقيقية وتخلق عقبات خطيرة أمام تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

فأين هي سمات السوق الحرة التي دأبت الولايات المتحدة وحلفاؤها على مطالبة الجميع باتباعها لسنوات طوال؟ واقتصاد السوق والمنافسة العادلة وحرمة الملكية الخاصة وافتراض البراءة وحرية حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات، كل ذلك تم التخلي عنه. ودفنت الجغرافيا السياسية قوانين السوق الغربية التي كانت مقدسة

في يوم من الأيام. وسمعنا مؤخراً من مسؤولين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مطالبات علنية لجمهورية الصين الشعبية بتقليل الإنتاج الزائد في الصناعات عالية التقنية لأن الغرب بدأ يفقد مزاياه التي طالما تمتع بها في ذلك المجال. وحلت هذه القواعد نفسها اليوم محل مبادئ السوق.

إن تصرفات الولايات المتحدة وحلفائها تعيق بلا شك التعاون الدولي ومساعي إيجاد عالم أكثر عدالة. وتحول هذه التصرفات دولاً ومناطق بأكملها إلى رهائن وتمنع الدول من إعمال الحقوق السيادية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتعرقل جهودها الحيوية المشتركة لتسوية النزاعات في الشرق الأوسط وأفريقيا ومناطق أخرى؛ وللحد من عدم المساواة على الصعيد العالمي؛ ومكافحة تهديدات الإرهاب وجرائم المخدرات والجوع والأمراض.

وأنا واثق بأن هذا الوضع يمكن تغييره إذا كان هناك حسن نية. وللحيلولة دون تحقق هذا السيناريو السلبي، نود أن نطرح للمناقشة عدداً من الخطوات التي يمكن أن تعيد الثقة وتحقق استقرار الوضع الدولي.

أولاً، يجب معالجة الأسباب الجذرية للأزمة المستمرة في أوروبا. وقد حدد الرئيس بوتين شروط استعادة السلام المستقر في أوكرانيا. ولا داعي لتكرارها. ويجب أن يتضمن أي حل سياسي ودبلوماسي خطوات ملموسة من أجل إزالة التهديدات التي يتعرض لها الاتحاد الروسي من جانب الغرب والمجتمع الأوروبي – الأطلسي. وينبغي أن يستند تنسيق الضمانات والاتفاقات المتبادلة إلى الاعتراف بالحقائق الجيوستراتيجية الجديدة في القارة الأوروبية – الآسيوية، حيث يتشكل هيكل قاري للأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة حقاً. وتخاطر أوروبا بالتخلف عن تلك العملية التاريخية الموضوعية. ونحن مستعدون إلى السعي لتحقيق توازن المصالح.

ثانيا، يجب أن تكون استعادة توازن القوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي مصحوبة بجهود نشطة للقضاء على الظلم في الاقتصاد العالمي. وفي عالم متعدد الأقطاب، بحكم تعريفه، ينبغي ألا يكون هناك احتكار في النظام النقدي والمالي أو التجارة أو التكنولوجيات. وتتشاطر الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي هذا الرأي. ومن المهم للغاية إصلاح مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في أقرب وقت ممكن حيث يجب أن تجسد أنشطتها الثقل الحقيقي لمراكز النمو والتنمية غير الغربية.

ثالثاً، يجب أن تحدث تغييرات كبيرة ونوعية في مؤسسات الحوكمة العالمية الأخرى إذا أردنا لها أن تعمل لصالح الجميع. ويتعلق ذلك في المقام الأول بمنظمة الأمم المتحدة التي لا تزال تجسد تعددية الأطراف، رغم كل الصعاب، وتتمتع بشرعية فريدة وعالمية واختصاصات واسعة معترف بها عالمياً. وتتمثل خطوة مهمة نحو استعادة فعالية المنظمة في تأكيد جميع الدول الأعضاء التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة – لا بشكل انتقائي بل في مجملها وعلى نحو مترابط. ويمكننا أن نناقش معاً الشكل الذي سيتخذه هذا التأكيد. وتقوم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، التي أُنشئت بمبادرة من فنزويلا، بعمل مهم في هذا الصدد. وندعو جميع البلدان التي لا تزال تؤمن بسيادة القانون الدولي إلى الانضمام إلى جهودها.

ويجب أن يتمثل أحد الجوانب الرئيسية لإصلاح الأمم المتحدة في تغيير تشكيل مجلس الأمن على الرغم من أن ذلك وحده لن يعزز الكفاءة دون اتفاق أساسي بين أعضائه الدائمين على أساليب عمله. بيد أن ذلك لا ينفي ضرورة إزالة الاختلالات الجغرافية والجيوسياسية في مجلس الأمن، حيث أن الغرب الجماعي ممثل تمثيلاً زائداً حالياً في مجلس الأمن. والمطلوب منذ فترة طويلة الاتفاق على أوسع نطاق ممكن على معايير إصلاح ملموسة والتي ينبغي أن تعزز تمثيل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في المجلس.

وينبغي أيضاً تغيير سياسة التوظيف في الأمانة العامة من أجل القضاء على هيمنة الرعايا الغربيين ومن يتبعلهم على الهياكل الإدارية للأمم المتحدة. بالطبع، يجب على الأمين العام وموظفيه أن يتقيدوا تقيداً صارماً ودون استثناءات بمبدأي النزاهة والحياد كما تقتضي المادة 100 من الميثاق، التي نذكر بها دائماً.

رابعاً، يجب أن يجري تعزيز أسس تعددية الأقطاب لا من جانب الأمم المتحدة فحسب ولكن أيضاً من جانب المنظمات المتعددة

الأطراف الأخرى، بما فيها مجموعة العشرين التي تُمثَّل فيها كل من بلدان "الأغلبية العالمية" والدول الغربية. وتقتصر ولاية مجموعة العشرين على مناقشة المسائل الاقتصادية والإنمائية. ومن ثم، من المهم جداً وقاية الحوار الموضوعي في ذلك المنبر من المحاولات الانتهازية لإقحام مواضيع جيوسياسية. فذلك قد يدمر هذا المنبر المفيد.

تؤدي مجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس) ومنظمة شنغهاي للتعاون دوراً أكبر من أي وقت مضى في بناء عالم متعدد الأطراف يسوده العدل ويقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهما تضمان بلداناً تمثل مناطق وحضارات مختلفة يقوم تعاونها على المساواة والاحترام المتبادل وتوافق الآراء والحلول التوفيقية المقبولة للجميع. وأسمي ذلك المعيار الذهبي لتعاون متعدد الأطراف يشمل قوى كبرى.

وتكتسي الرابطات الإقليمية أهمية عملية في تطوير تعددية الأقطاب. ومن هذه الرابطات رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونعتقد أن من المهم إقامة صلات متعددة الأوجه بين هذه الرابطات، بسبل منها الدعم المقدم من الأمم المتحدة. وستكرس الرئاسة الروسية للمجلس إحدى الجلسات القادمة في جدول أعمالها للتفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المنطقة الأوروبية الآسيوية.

في 9 تموز/يوليه 2024، أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في كلمة ألقاها أمام المنتدى البرلماني لمجموعة البريكس في سانت بطرسبرغ، إلى أن

"تشكيل نظام عالمي يجسد التوازن الحقيقي للقوى هو عملية معقدة، بل وحتى مؤلمة للأسف".

ونعتقد أن المناقشات بشأن هذا الموضوع ينبغي ألا تتحول إلى جدل لا طائل من ورائه بل يجب أن تستند إلى تحليل سليم لمجموعة كاملة من الحقائق. ومن المهم، أولاً وقبل كل شيء، استعادة الدبلوماسية المهنية وثقافة الحوار والقدرة على الاستماع والإنصات والحفاظ على قنوات التواصل في الأزمات. فحياة ملايين من الناس تتوقف على قدرة السياسيين والدبلوماسيين على صياغة ما يشبه رؤية مشتركة للمستقبل. والأمر يتوقف على الدول الأعضاء لأن يصبح عالمنا عالماً متعدد الأطراف يسوده العدل. والأساس هو ميثاق الأمم المتحدة. وإذا احترمه الجميع نصاً وروحاً، ستكون الأمم المتحدة قادرة على تجاوز الخلافات الحالية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن معظم المسائل. إن "نهاية التاريخ" لم تتحقق. فلنعمل معا من أجل بداية تاريخ من تعددية أطراف حقيقية تجسد كل الثراء الذي ينطوي عليها التنوع الثقافي والحضاري لشعوب العالم. وأدعو الجميع إلى المشاركة في المناقشة التي يجب أن تكون مناقشة صادقة بالطبع.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للمستشار الاتحادي ورئيس الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا.

السيد كاسيس (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): إن نظاما عالميا أكثر عدالة وديمقراطية واستدامة هو نظام يضع الحرية في صميمه. ويبين لنا التاريخ أنه لا يوجد شيء اسمه الحرية المطلقة وأن الحرية، رغم أنها ضرورية للعيش في المجتمع، لا تكون مضمونة إلا عندما تحميها قواعد – قواعد مبدئية، قواعد القانون. ولا يمكن أن يوجد الحق في الحرية إلا إذا اقترن بواجب المسؤولية.

قبل أكثر من 75 عاما، عندما اعتمدنا ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تعلمنا دروس تاريخ النصف الأول من القرن العشرين، خاصة الحربين العالميتين. ومكَّنت هذه المعايير العالمية من بناء عالم تسود فيه قوة القانون، في نهاية المطاف، على قانون القوة. وعلى وجه الخصوص، فإن حظر استخدام القوة – وهو نقلة نوعية حقيقية في مجال القانون الدولي، حيث كان العالم قبل ذلك يؤمن بفكرة الحرب العادلة – هو الذي وُضع في صميم ميثاقنا. ومنذ اعتماد الميثاق، وضعنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، أسس التزاماتنا

العالمية حجراً إثر حجر وحاولنا، معاً، بناء عالم أفضل: عالم أقل فقرا، يكافح الأوبئة ويقدم المساعدة الإنسانية للمحتاجين.

وغمر الكثيرين منا شعور بالتفاؤل غذته روح "لن يتكرر ذلك أبداً". وعندما سقط جدار برلين، ظننا أن المثل العليا القائمة على مبادئ الميثاق ستترسخ نهائيا. إلا أنه يجب أن نعترف بأننا لم نتمكن من مواصلة السير على ذلك الدرب. فقد اصطدم تفاؤلنا بجدار الواقعية الذي لا يرحم. لكننا نعلم أن مسار التاريخ ليس مستقيما وأن البشر يميلون للأسف إلى تكرار نفس الأخطاء. وتدل النزعة الحمائية والقومية، وهما من أعراض هذه الوعكة العالمية، على انعدام الثقة الهائل بين البشر. وتتزايد الحروب والفقر والمعلومات المغلوطة والرؤى الجيوسياسية التي يصعب التوفيق بينها في جميع أنحاء العالم. فأوكرانيا، على سبيل المثال، تتعرض لعدوان عسكري مدمر منذ أكثر من عامين، في انتهاك صارخ للميثاق. وسقط السودان مرة أخرى، منذ أكثر من عام، في براثن الحرب الأهلية. ولم يؤد 75 عاما من التعاون المتعدد الأطراف إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط حتى الآن.

نعم، إن تعددية الأطراف معتلة. وإذا كانت الأمم المتحدة تبدو لنا اليوم ضعيفة للغاية، فذلك لأنها تجسد حقيقة أن جميع الدول الأعضاء ليس لديها استعداد يُذكر لطاعة قانون الواجب الذي تعهدت طواعية بالتمسك به وفي التقيد به. ويجب أن نستعيد الزخم الذي حافظ على تماسك مجتمعنا.

في أيار/مايو 2023، ترأستُ في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.9315) مناقشة بشأن دور الثقة بين الدول. فالثقة عنصر أساسي في تمكين المجلس من الوفاء بولايته. ولبناء الثقة، يتعين علينا السعي إلى إجراء المزيد من الحوار، لا سيما في حالة وجود انقسامات. وفي بعض الأحيان، يتطلب السعي إلى الحوار وإقامته الإبداع والمجازفة. وعندما نظمنا مؤتمرا دوليا بشأن السلام في أوكرانيا قبل شهر، كان هدفنا تحديدا بناء الثقة من خلال الحوار. وفي سويسرا، ناقش قرابة 100 وفد، على مدار يومين، السبل الممكنة لتحقيق السلام. ولم نتفق جميعا بأي حال من الأحوال على سبل السلام، ولكننا حاولنا إرساء أساس من الثقة يمكن الاستناد إليه للمضي قدما. ونحن نوفر منتدى لمناقشات أخرى، مثل المناقشات التي تجري حاليا بشأن السودان تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف، أو المناقشات التي جرت في وقت سابق بشأن اليمن.

إن سويسرا، بصفتها الجهة الوديعة لاتفاقيات جنيف، على استعداد لتحمل مسؤولياتها تجاه نظام عالمي قائم على القانون الإنساني. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف في الشهر المقبل – وآمل أن أرحب بجميع أعضاء المجلس في سويسرا بمناسبة هذا الاحتفال المهم – فقد حان الوقت لإعادة التأكيد على الصلاحية العالمية للقانون الدولي الإنساني.

في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، ستستضيف سويسرا المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنيف. وتحت شعار "المضي في أجواء عدم اليقين – تعزيز الإنسانية"، يهدف المؤتمر إلى تحسين الاستجابة الإنسانية من خلال الحوار الفعال.

في مواجهة تزايد الحروب والاستخدام المنهجي للعنف، يتعين علينا أن نؤمن باحترام القانون الدولي الإنساني. وفي حين أنه يمكن خلق الثقة من خلال الحوار، إلا أنه يمكن خلقها أيضاً من خلال تغيير المنظور. كطبيب بحكم تدريبي، أؤمن بالعلم والدبلوماسية العلمية. وأنا على اقتناع بأن العلم يمكن أن يساعد في تعزيز عملنا. كما أن النهج القائم على الحقائق الثابتة علمياً يعزز الثقة المتبادلة. فهو يجعل من الممكن توقع المخاطر التي تهدد السلام والفرص المتاحة له. خلال فترة رئاستنا للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر، سنقترح عقد جلسة حول إمكانات الدبلوماسية العلمية.

والأمر متروك لنا، نحن أعضاء المجلس، أن نكون على قدر المسؤولية التي أوكلت إلينا – سواء من قبل الجمعية العامة أو من قبل تاريخنا البشري المشترك.

السيد تالبوت (غيانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وأرحب بهذه الفرصة للتفكير الجماعي والتقييم الصريح للتعاون المتعدد الأطراف، من أجل نظام عالمي أكثر عدلاً وديمقراطية واستدامة. ومن وجهة نظر غيانا، فإن

مثل هذا النظام هو بالضبط ما كان متوخى عند صياغة ميثاق الأمم المتحدة. يمكن العثور على العناصر الحاسمة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة: عالم خالٍ من ويلات الحرب، عالم يسوده احترام حقوق الإنسان الأساسية وكرامة الإنسان وقدره، عالم يتمتع فيه الرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها بحقوق متساوية، عالم تسوده العدالة واحترام القانون الدولي والالتزامات المنبثقة عنه، عالم يعزز لجميع الشعوب مستويات حياة أفضل في ظل حرية أكبر.

وقد كان ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجسد المبادئ الأساسية لروح تعددية الأطراف، بمثابة إطار ودليل لتحقيق تلك الأهداف. إنه يبعث على الإحساس بالهدف المشترك وروح التضامن والاندماج. لن يُترك أي بلد أو شعب يتخلف عن الركب. وتستحق كل دولة، بوصفها دولاً متساوية في السيادة، مقعداً على طاولة الحوار العالمي. ويجب الاستماع إلى كل صوت واحترامه وتقدير كل مساهمة. وعلى حد تعبير شاعر غيانا الأكثر شهرة، مارتن كارتر، "الكل معني، والكل منهمك".

إن البلدان النامية الصغيرة، مثل بلدي، تعلق أعلى قيمة على نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية والديمقراطية والاستجابة والشمولية، وعلى أولوية سيادة القانون الدولي. يعتمد أمننا وبقاؤنا على ذلك.

وفي سياق العمل على تكييف الهيكل العالمي مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، لا يمكن المبالغة في التأكيد على الأهمية والصلاحية الدائمة لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ومع ذلك، غالباً ما يتم احترامها بخرقها.

ويتعين على مجلس الأمن، المكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وبالتالي على الدول الأعضاء فيه أن يكونوا مثالاً يُحتذى به في التزامها بميثاق الأمم المتحدة وتجنب أي سلوك يتعارض مع ولاية المجلس. ولكن لا توجد دولة مستثناة في هذا الصدد. لذلك يجب على الدول أن تلزم نفسها وبعضها البعض بأعلى معايير الأداء والمساءلة مراعاة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وكما رأينا في حالتي أوكرانيا وغزة، فإن انتهاكات السلام يمكن أن يكون لها عواقب تتجاوز مسرح العمليات المباشر. ويجب على مجلس الأمن أن يعي هذه الحقائق بشكل فعال، وأن يكون أكثر استباقية في معالجة دوافع النزاع، بالتنسيق مع المجتمع الدولي الأوسع والمنظمات الإقليمية. ومن الضروري إيلاء اهتمام أكبر للوقاية والتسويات السلمية للمنازعات، على النحو المنصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب إقناع أطراف المنازعات بالبحث عن حلول باستخدام الوسائل المبينة في المادة 33، بما في ذلك التفاوض والوساطة والتحكيم والتسوية القضائية. وكثيراً ما يتم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. والنتيجة هي تزايد عدد النزاعات المسلحة في عالمنا اليوم التي لا تزال تدمر الأرواح يومياً وتهدد مستقبل الدول. ويضاف إلى ذلك عدم احترام القانون الدولي الإنساني.

وفي معرض إعادة التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، لا يمكننا أن نغض الطرف عن الانتهاكات الصارخة. ولا ينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يكونوا من بين أولئك الذين يقوضون المؤسسات القضائية للأمم المتحدة التي تعتبر حاسمة الأهمية لضمان احترام سيادة القانون وتعزيز المساءلة.

إن الدفع نحو نظام عالمي أكثر عدالة وديمقراطية واستدامة سوف يستلزم بالضرورة إصلاحاً مؤسسياً، وعلى الأقل إصلاح مجلس الأمن الذي يمكن القول إنه أقل المؤسسات العالمية تمثيلاً. يجب أن يكون المجلس أكثر تمثيلاً وديمقراطية وخضوعاً للمساءلة. وبالنسبة لغيانا، لن يكتمل أي إصلاح دون تعزيز مشاركة الدول الصغيرة التي تمثل في معظمها قوة للسلام والمبادئ. وعلاوة على ذلك، تتطلب التهديدات والتحديات المتعددة الأبعاد والمتشابكة لوقتنا الحاضر مزيداً من التعاون والتكامل والاتساق في الجهود المبذولة عبر أجهزة الأمم المتحدة والآليات الدولية والدول الأعضاء. يجب أن نوسع إطارنا المرجعي وأن نوسع مجموعة أدواتنا للتعامل مع التهديدات الجديدة التي تطورت، مثل تلك التي يشكلها تغير المناخ والهجمات السيبرانية والذكاء الاصطناعي والأمراض وما إلى ذلك.

وبالمثل، في استخدام الموارد المتاحة لمعالجة المساعي المترابطة بشكل أفضل، مثل ما بين الوقاية وبناء السلام والتنمية والقضاء على الفقر، فإن مجرد جزء بسيط من الموارد الهائلة المخصصة لأدوات

الحرب والدمار سيكون أكثر من كافٍ لمكافحة الفقر أو الجوع أو مكافحة تغير المناخ، بل في الواقع، لتعزيز السلام المستدام في عالمنا.

أخيراً، فيما يتعلق بمسألة الثقة – بين الدول الأعضاء أو داخل مجلس الأمن أو في أي مكان آخر – فإن هذا السؤال ليس جديداً، كما أن الإجابة عليه ليست جديدة. تقوم الثقة في النهاية على الأداء – أي احترام الالتزامات وتحمل المسؤوليات والوفاء بالتعهدات. ويتم تعزيزها من خلال تعزيز التفاهم والحوار الحقيقي. في ظل تعدد الالتزامات والتعهدات والواجبات، سواء في ميثاق الأمم المتحدة، أو خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أو اتفاق باريس، أو في الكثير من الصكوك والقرارات والإعلانات الأخرى التي اعتمدتها الأمم المتحدة أو غيرها، تتجلى ثغرة في المصداقية تستلزم الرأب.

أختتم بياني من حيث يبدأ الميثاق – "نحن الشعوب". إن الأهم في نهاية المطاف، ثقتهم وآمالهم وتطلعاتهم وتوقعاتهم. ويجب الإقرار بأن الطابع العدائي للسياسات المعاصرة يجعل من المستحيل الوفاء بالتزاماتنا العالمية وتلبية توقعات شعوبنا. على الدول أن تبرهن من خلال أفعالها أنها من الأطراف الشريكة التي يمكن التعويل عليها وجديرة بالثقة وملتزمة بالعمل معًا من أجل تحقيق الصالح العام للجميع.

السيد قواوي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*) أولاً، أشكر روسيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأشكر معالي السيد سيرغي لافروف على حضوره من موسكو لرئاسة هذه الجلسة المهمة. تأتي هذه المناقشة في الوقت المناسب جداً لأن مجلس الأمن لا يزال يكافح لإيجاد حلول للكثير من النزاعات والأزمات، بما في ذلك في فلسطين، حيث تُرتكب الإبادة الجماعية بينما نتكلم الآن. وأرجو أن تفضي هذه المناقشة إلى تعزيز فاعلية المجلس وتقليص حدة الاستقطاب فيه.

إن التعاون متعدد الأطراف ليس بالأمر الجديد. فقد شهدت العصور الغابرة نماذج للتعاون متعدد الأطراف تجلت في تحالفات عسكرية واتفاقيات وطرق تجارية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأماكن أخرى. وفي حين أن ذلك قد لا يتناسب مع التعريف المعاصر للتعاون متعدد الأطراف، إلا أنه يوضح فكرة تضافر كيانات مختلفة معًا لتحقيق أغراض مشتركة. ولا يمكننا اليوم أن نتخيل عالماً دون تعاون متعدد الأطراف. إن التعاون متعدد الأطراف ضروري لمعالجة المشاكل العالمية المعقدة التي لا يمكن لأي بلد بمفرده حلها. كما يسمح للحكومات بحشد الموارد وتبادل المعرفة وتطوير حلول مشتركة. وبوصفنا أعضاء في المجلس، ذلك بالضبط ما نسعى للقيام به في كل مرة ندخل فيها إلى هذه القاعة.

يواجه التعاون متعدد الأطراف تحديات متعددة. وذلك يتطلب من الأمم المتحدة أن تتكيف مع الحقائق الناشئة، مع تعدد مراكز القوى، وأن تعزز دورها في إقامة نظام دولي عادل وديمقراطي ومستدام. ويؤمن وفد بلدي إيمانا راسخا بأن إصلاح مجلس الأمن سيعزز شرعية هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، سيمثل توسيع عضوية المجلس وإعطاء الأولوية لتصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا إنجازاً عظيماً. وستتيح لنا المناقشة المفتوحة التي ستُعقد الشهر المقبل تحت رئاسة سيراليون الإسهاب في مناقشة هذه المسألة. في غضون ذلك، تُعد مساهمة إطار المفاوضات الحكومية الدولية في ميثاق من أجل المستقبل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. ونشكر الميسرين المشاركين للإطار الممثلين الدائمين للنمسا والكويت.

فيما يتعلق بالفرص التي يجب ألا نفوتها، أولاً لدينا خطة التنمية المستدامة لعام 2030. إنها تمثل إطاراً عالميًا يتصدى للفقر والتدهور البيئي والتفاوتات الاقتصادية. علينا أن نتذكر أن الخطة تدعو إلى إعمال حق تقرير المصير الكامل للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي. وفي ظل تحقق نسبة ضئيلة لا تتجاوز خمس أهدافها، يعجز العالم عن الوفاء بالوعد الذي تنطوي عليه أهداف التنمية المستدامة – وذلك يستدعي مبادرات عاجلة.

وتعتقد الجزائر أنه لإعادة تهيئة أجواء من الثقة في الأمم المتحدة، ولا سيما داخل المجلس، نحن بحاجة إلى بذل جهد أكبر لتعزيز الاحترام المتبادل والشفافية واستيعاب الجميع والانفتاح. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن نلتزم بالدبلوماسية والحوار والشفافية والتفاهم المتبادل والتسوية السلمية للنزاعات وإيلاء الأولوية لتنفيذها. كما أننا بحاجة إلى إعطاء

الأولوية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وأخيراً، نحن بحاجة إلى التمسك بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بوصفهما من المبادئ التوجيهية. ويجب أن نضمن التزام مقررات المجلس وإجراءاته بتلك المبادئ ومساهمتها في تحقيق السلام والاستقرار العالميين. يتعين أن يكون نبراسنا تفادي التطبيق الانتقائي للقانون الدولي. ومع اقتراب موعد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، لنعمل على جعل ذلك الحدث مؤتمر قمة حقيقي معنياً بالمستقبل، وليس مؤتمر قمة معنياً بالماضي.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يبدو عالم 2024 مختلفاً تماماً عن عالم 1945، لكن التحديات التي نواجهها لا تقل فداحة. لم يسبق أن شاركت بلدان عدة في نزاعات كما هو الحال اليوم منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. نحن نواجه أزمة مناخية، وتطرح الإنجازات العلمية والتكنولوجية أسئلة جديدة علينا الإجابة عنها. وإنشاء أمم متحدة تناسب القرن الحادي والعشري أمر حيوي لمواجهة تلك التحديات. وأود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولاً، نحن بحاجة إلى أنظمة مجددة أكثر شمولاً واستجابة لتحقيق تلك الأولويات المهمة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وإصلاح الهيكل المالي الدولي. ولهذا السبب تلتزم المملكة المتحدة بإحراز نجاح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر وتحقيق إمكاناته لتحديد مسار جديد وطموح للأمم المتحدة. وندرك أيضا أن الأعضاء حول هذه الطاولة يسعون إلى أن يصبحوا أكثر تمثيلاً لعالم اليوم، ولهذا أيدنا منذ فترة طويلة إصلاح مجلس الأمن.

ثانياً، نحن بحاجة إلى كفالة وفاء المجلس بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ونأسف لأن القرارين اللذين اتخذا مؤخراً، 2735 (2024) و 2736 (2024)، اللذين يدعوان إلى اتفاق وقف إطلاق النار في غزة وتهدئة الأوضاع في الفاشر وحولها في السودان، لم يتم تنفيذهما بالكامل بعد. ونهيب بجميع الأطراف بذل قصارى جهدها لتنفيذ تلك القرارات للحيلولة دون تفاقم المعاناة الإنسانية. كما تقع على عاتقنا كأعضاء في المجلس مسؤولية الوفاء بالتزاماتنا. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تتوقف الحكومة الروسية عن توريد الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات المجلس، وأن تكف عن محاولاتها لتعطيل عمل الأمم المتحدة في أفريقيا، بما في ذلك وقف وكلاء روسيا عن اتخاذ إجراءات محددة الأهداف تتعرض لها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثًا، يجب أن ندافع عن ميثاق الأمم المتحدة. وفي حين يطلعنا الوزير الروسي على رؤيتهم لكيف يصبح نظام عالمي أكثر إنصافاً وديمقراطية واستدامة، تواصل قواتهم المسلحة قصف المدنيين في أوكرانيا بشكل منهجي في حرب عدوانية لا مبرر لها، في انتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة.

أين العدل في محاولة ضم أرض بلد آخر؟ أين الديمقراطية في محاولة إخضاع شعب بلد آخر؟ أين الاستدامة في شن حرب أدت إلى مقتل أو إصابة أكثر من 000 500 من الشعب الروسي نفسه؟

إن الحرب في أوكرانيا تذكير صارخ بنوع النظام العالمي الذي تريده روسيا حقًا، عالم يكون فيه القوي على حق وتستطيع البلدان القوية أن تتنمر على البلدان الأخرى وتغزوها دون عقاب.

لن تقبل المملكة المتحدة هذا العالم. وسنواصل دعم أوكرانيا بقوة. وسندعم تطلعها إلى تحقيق سلام عادل ودائم بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وسندعم ما تطالب به من مساءلة. وسنستمر في الدفاع بلا كلل عن تعددية الأطراف الفعالة والمبادئ التي تكمن في صميم ميثاق الأمم المتحدة.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة التي جاءت في وقتها المناسب بشأن بند جدول الأعمال "التعاون المتعدد الأطراف من أجل نظام عالمي أكثر عدلاً وديمقراطية واستدامة". وترحب سيراليون بهذه المناقشة في سياق احتفالنا قريبا بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، وهي أهم مؤسسة متعددة الأطراف في عصرنا، ولأنها أيضا تتيح

الفرصة لإعادة التفكير في إطار تعاوننا وإعادة تشكيله على أساس الإنصاف والديمقراطية والاستدامة.

إن جهودنا الجماعية ضرورية اليوم أكثر من أي وقت مضى لمواجهة تعقيدات عالمنا المترابط. فالتحديات التي نواجهها، بدءًا من تغير المناخ ومرورا بالأزمات الصحية العالمية والنزاعات ووصولا إلى أوجه التفاوت الاقتصادي، تتجاوز قدرة أي بلد بمفرده على حلها. وتتطلب نهجًا قويًا ومنسقًا وشاملًا متعدد الأطراف.

ويشكل التكوين الحالي للأمم المتحدة البالغ عدد أعضائها 193 دولة من مناطق وثقافات متنوعة اعترافاً قوياً من تلك الدول الأعضاء بأهمية النظام المتعدد الأطراف القائم على القانون الدولي في صون سيادة الدول واستقلالها وفي النهوض بالمصالح المشتركة وغيرها من المصالح الأساسية والدفاع عنها. ولذلك، ينبغي أن نعقد العزم على استخدام هذه الوحدة في التنوع لتحقيق مقاصد المنظمة المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها والتعاون لتحقيق التنمية المستدامة.

ولكننا نواجه في الوقت الحاضر تحدي توليد أفكار مبتكرة وآليات موثوقة كفيلة بإنهاء جميع النزاعات بالطرق السلمية والحفاظ على السلام والأمن وتعزيز التقدم الاجتماعي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة للبشرية.

ونملك خيارات أو بدائل محدودة لمواجهة هذه التحديات باستثناء تعزيز تعددية الأطراف القائمة على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يفكر المجلس في اتخاذ تدابير إصلاحية تعزز التزامنا الجماعي بترسيخ المقاصد والمبادئ التي تأسست بموجبها منظمتنا على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يمكننا أن نؤيد تحقيق عالم عادل وديمقراطي ومستدام في ظل استبعاد أفريقيا، القارة التي تدور حولها أكثر من نصف مناقشات مجلس الأمن، في الفئة الدائمة وتمثيلها تمثيلاً ناقصاً في الفئة غير الدائمة العضوية في الهيئة التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن مسائل السلام والأمن الدوليين وتتمتع بسلطة اتخاذ قرارات ملزمة بشأن تلك المسائل. يجب معالجة الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا ونتطلع إلى مناقشة هذه المسألة الهامة خلال رئاسة سيراليون لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس.

لقد قُطع تعهد ملزم ببناء مجتمع عالمي أكثر عدلا وشمولا ومساواة من المجتمع الذي نعيش فيه اليوم. وبناءً على ذلك، يجب أن نلتزم بدعم التعاون المتعدد الأطراف وتيسيره لصالح نظام عالمي عادل وديمقراطي ومستدام تكون الأمم المتحدة في مركزه.

وعليه، من الضروري حظر استعمال القوة والحفاظ على قيم تسوية المنازعات بالطرق السلمية وتعزيزها والحفاظ على كرامة الإنسان وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة الهادفة من خلال التعاون الدولي من أجل تعزيز الركائز الثلاث للأمم المتحدة ودعمها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكما تعيد تأكيده خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وبناءً على ما سبق، أود أن أسلط الضوء على أربع نقاط رئيسية:

أولاً، يتطلب في المقام الأول إقامة عالم تسوده العدالة التزاماً ثابتاً بسيادة القانون. إن ضمان احترام القانون الدولي وسيادة القانون على الصعيد الدولي والالتزام بهما شرط لا غنى عنه، إذ من البديهي أن الحفاظ على تعددية الأطراف وتعزيزها يتطلبان بالضرورة أن تتقيد الدول بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأن تتجنب التطبيق الانتقائي للقانون.

كما أن الدول مدعوة إلى استخدام أو مواصلة استخدام آليات التقاضي الدولية، ولا سيما محكمة العدل الدولية، كأدوات محتملة لمعالجة الشواغل المشتركة على الصعيد الدولي من أجل تعزيز تعددية الأطراف من خلال القانون الدولي وسيادة القانون. ويمكن النظر إلى ذلك على أنه تطبيق للقانون الدولي على تعددية الأطراف، وبالتالي ضمان للعدالة والمساءلة في تسوية النزاعات القانونية. وتعبر التسوية

القضائية للمنازعات عن الفقرة 3 من المادة 2 والمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة في تعزيز سيادة القانون الدولي.

ثانياً، ينبغي أن يتمحور النظام العالمي الديمقراطي حول مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة الشاملة. ولا تشكل الديمقراطية مجرد نظام للحكم بل الأساس الذي يقوم عليه مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ويسمح دعم الممارسات الديمقراطية والعمليات الشفافة على الصعيد الدولي بالمشاركة الشاملة وتحمل الجميع المسؤولية، مما يضع حدًا لنموذج عدم المساواة وأوجه عدم الإنصاف ويمنع تراجع مبدأ المساواة السيادية الديمقراطي. ومن الضروري تعزيز التعددية بما يسمح بسماع أصوات جميع الجهات الفاعلة في العلاقات الدولية.

ثالثًا، نقر بأن الاستدامة حجر الأساس لنظام عالمي يعد الأجيال القادمة بالعمر المديد والازدهار. وترسم لنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ خارطة طريق. بالإضافة إلى ذلك، يتيح لنا مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الفرصة، على أعلى مستوى، لتحديد جدول أعمال طموح لا يقتصر هدفه على التوصل إلى توافق دولي جديد في الآراء، بل يروم أيضًا وضع اتفاق عالمي جديد بشأن الحلول المتعددة الأطراف، مع الالتزام بتحسين الحاضر وحماية المستقبل.

وبالتالي، يجب أن نسرّع جهودنا لمكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة وحماية التنوع البيولوجي لكوكبنا. ويشمل ذلك تشجيع الابتكار في التكنولوجيات الخضراء وتعزيز التعاون العالمي بشأن القضايا البيئية والنهوض بتنمية القدرات ونقل التكنولوجيا على نحو هادف وضمان ألا يكون النمو الاقتصادي على حساب صحة كوكبنا.

رابعا، لا بد من تسليط الضوء على دور مؤسسات بريتون وودز، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في إيجاد عالم عادل ومنصف ومستدام. وأنشئت هذه المؤسسات من أجل تعزيز التعاون والاستقرار في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي. ولكن يجب أن تتطور هذه المؤسسات أيضًا مع تطور المشهد الاقتصادي العالمي. ويجب أن نضمن توافق سياساتها وممارساتها مع مبادئ الإنصاف والاستدامة والحوكمة الديمقراطية. ويجب أن تساعد الدول والحكومات على الوفاء بعقودها الاجتماعية. ويجب ألا تثير برامجهم الشقاق بين المواطنين وحكوماتهم، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة.

ويشكل عبء الديون الذي يثقل كاهل البلدان النامية مسألة ملحة تتطلب اهتمامنا الفوري. فالعديد من البلدان عالقة في دوامة الديون التي تعيق فرص تطورها وتزيد من حدة الفقر وعدم المساواة. وليس إلغاء الديون ومعالجتها معالجة لشاملة مجرد إجراءين ضروريين من الناحية الاقتصادية بل هما وسيلة لمعالجة بعض الأسباب الجذرية للنزاعات. وبتخفيفنا من عبء الديون على تلك الدول، فإننا نمكّنها من الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية والتنمية المستدامة، ونعزز بالتالي الاستقرار والازدهار العالميين. ويجب أن تكون القدرة على تحمل الديون حجر الزاوية في جهودنا المتعددة الأطراف. ويجب أن نعمل من أجل بناء هيكل دولي للديون والإقراض عادل وسيادي وشفاف يمكننا من منع حدوث أزمات ديون في المستقبل وضمان إدارة الاقتراض بشكل مسؤول. وتشمل ذلك الجهود تشجيع ممارسات الإقراض والاقتراض المسؤولة، وتحسين شفافية الديون، ووضع آليات لإعادة هيكلة الديون بشكل عادل ومنظم.

إن تعددية الأطراف هي أقوى أداة لدينا في سعينا لتحقيق هذه الأهداف. ويجب أن تكون الأمم المتحدة، بما تتمتع به دون سواها من شرعية وصلاحية الدعوة إلى الاجتماعات، في طليعة الجهات التي تعزز التعاون الدولي. ويجب علينا إصلاح مؤسساتنا المتعددة الأطراف وتنشيطها لتكون أكثر فعالية وتمثيلاً واستجابة لاحتياجات جميع الدول الأعضاء. ويشمل ذلك الإصلاح معالجة أوجه التباين في هياكل الحوكمة العالمية وضمان التمثيل العادل للبلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. وتصميمنا الجماعي على تعزيز تعاوننا المتعدد الأطراف ينبغي أن يكون ضرورة ملحة. وسيكون لتقاعسنا أثر مدمر على كرامة البشرية. وفي هذا الصدد، تؤكد سيراليون من جديد التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومُثله وأهدافه.

في الختام، أود أن أقول أنه على الرغم من أن تحديات عصرنا هائلة، فإنها ليست مستعصية على الحل. وباتباعنا لنهج التعاون

المتعدد الأطراف، يمكننا أن نبني عالمًا أكثر عدلاً وديمقراطية واستدامة. فلنؤكد مجددا التزامنا بتلك المبادئ، ولنتعاون على بناء مستقبل يجسد أسمى تطلعات البشرية.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): من المثير للاهتمام وللاستغراب الشديد أن هذه الجلسة بشأن تعددية الأطراف والنظام العالمي تنعقد باعتبارها الحدث المميز للرئاسة الروسية لمجلس الأمن، حيث أن ذلك البلد ما فتئ يقدم لنا مستوى مؤلماً تقريباً من المواد المفيدة للتفكير بشأن هذا الموضوع. في ظل الإحباط الذي نشعر به إزاء النزاعات المستعصية والعنف والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان والتي لا تزال مستمرة في جميع أنحاء العالم، مثل الحرب في أوكرانيا وأزمة غزة وانتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتكررة لقرارات مجلس الأمن، يرى الكثيرون أن الأمم المتحدة وتعددية الأطراف أصبحتا عديمتي الجدوى. ومن المحبط حقًا أن الأمم المتحدة أُنشئت عمليًا لتكون عاجزة في حال قرر عضو دائم في مجلس الأمن استخدام القوة في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وصمم على الإفلات من العقاب. ولكن هذا لا يعني أنه ينبغي أن نفقد الأمل في الأمم المتحدة أو في تعددية الأطراف.

وحتى من دون قرارات ملزمة، لا تزال الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، توفر منبراً قيماً لتبادل الآراء بين الدول الأعضاء وبناء الخطاب المناسب للمجتمع الدولي. يمكن للأمم المتحدة أن تكون بمثابة مكبر الصوت الذي ينقل إلى الجمهور العالمي رسالة واضحة مفادها أن انتهاك أي دولة عضو للميثاق غير مقبول، وبالتالي يحبط طموحات المنتهكين ويوجهنا إلى الاتجاه الصحيح. ونرى أن هذا الحيز الدبلوماسي الدائم لتعددية الأطراف يزداد أهمية في ظل الشكوك والفوضى التي نواجهها اليوم. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية:

أولاً، يجب تعزيز التنوع بطريقة تعزز القيم العالمية. وعند التصدي للتحديات العالمية، من الأهمية بمكان احترام اختلاف تاريخ البلدان وثقافاتها ومستويات تنميتها الاقتصادية، فضلاً عن اختلاف أنظمتها السياسية. وينبغي لنا أن نستمع دوما لبعضنا البعض بجدية ونعمل على تعميق فهمنا المتبادل. لكن ينبغي أن نتذكر أيضًا أننا في نهاية المطاف من جنس بشري واحد، حتى في خضم النزاعات والحروب والكراهية الشديدة لبعضنا البعض. وجوهر الإنسانية التي نتشاركها يتجاوز كل الاختلافات الأخرى من حيث الثقافة والاعتبارات السياسة والتاريخ. وبالمثل، فإن قيمنا الأساسية والعالمية لا يمكن التفاوض عليها ويجب التمسك بها في جميع الظروف. وعلى سبيل المثال، فإن ما ورد في التقارير بشأن الإعدام العلني لعشرات الطلاب المراهقين في كوريا الشمالية الأسبوع الماضي بسبب مشاهدتهم للمسلسلات الكورية الجنوبية، والحكم على كوريين شماليين بالأشغال الشاقة بسبب إعدادهم لوجبة طعامهم من الأرز المعبأ في الزجاجات الذي أرسلته منظمات غير حكومية كورية جنوبية لأغراض إنسانية، أمر غير مقبول بكل بساطة. وهذه الأعمال الوحشية التي يرتكبها النظام لا يمكن – بل لا يجب – تفسيرها أو فهمها من زاوية أي شكل من أشكال التنوع أو الاختلافات من حيث الحوكمة. ولا طائل من الدعوة إلى التنوع بينما نقوض قيمنا العالمية المشتركة.

ثانياً، يجب أن نحافظ على الأدوات المتعددة الأطراف التي وضعتها الأمم المتحدة على مدى عقود من الزمن، وهي تحت تصرفنا، وأن نستخدمها بفعالية. ويرى الكثيرون أن عمليات الأمم المتحدة للسلام تظل عنصراً محورياً في سلسلة استجابات الأمم المتحدة الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن. وندعو بقوة إلى تقديم الدعم الكامل لتلك البعثات، من حيث الولايات والموارد على حد سواء، من أجل توفير حماية أفضل للمدنيين ومنع نشوب النزاعات وإرساء سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان. وكما ورد في خطة الأمين العام الجديدة للسلام، فإن أنظمة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن تظل أيضا أداة هامة ينص عليها الميثاق للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. والجزاءات ينبغي أن تكون محددة الأهداف وفعالة على نحو أكبر بغية التقليل من الآثار الإنسانية غير المقصودة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نضمن قدراً كافياً من الفعالية لهذه التدابير من أجل تحقيق الهدف المرجو منها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لكل نظام جزاءات تاريخه وخلفيته. وتقويض تلك الأنظمة، بما في ذلك

آليات المراقبة لديها، دون أسباب وجيهة أو لأغراض أنانية لا يمكن إلا أن يزيد من تعقيد الأوضاع وزعزعة استقرارها. وفي ذلك الصدد، كان قيام روسيا على نحو منفرد في آذار/مارس بحل فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591) دليلاً على أن الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها عضو دائم لقرارات المجلس، مثل المتاجرة بالأسلحة مع كوريا الشمالية، يمكن أن تؤدي إلى تدمير هيئة من هيئات المجلس التي لا غنى عنها. فكل كذبة تقود إلى كذبة أخرى، وكل جريمة تقود إلى جريمة أخرى.

وهذا يقودني إلى نقطتي التالية، وهي أنه يجب ضمان المساءلة عن القرارات والاتفاقيات. تسألنا المذكرة المفاهيمية (S/2024/537، المرفق) لجلسة اليوم عما إذا كان ينبغي أن يستند النظام الدولي إلى نموذج متعدد المراكز أو أحادي القطب. ولكننا نرى أن هذا السؤال يتعلق بكيفية تحليلنا لظاهرة قائمة، وليس مسألة اختيار. وسواء كنا نعيش في عالم متعدد الأقطاب أم لا، فالمهم هو أن نحقق الحفاظ على السلام. فقد شهدنا عواقب النظام المتعدد الأقطاب – أو بالأحرى الفوضى – في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. ويجب أن يكون هدفنا المشترك هو ضمان عدم تكرار هذا التاريخ.

وأحد السبل لتحقيق ذلك هو ضمان تفوق الأمم المتحدة على عصبة الأمم والالتزام بالقواعد والمبادئ التي اتفقنا عليها، بما في ذلك الميثاق وقرارات مجلس الأمن، قدر الإمكان. وهذا ما يمكننا اختياره. وتلك القواعد ينبغي أن تنطبق على الجميع بطريقة عادلة ومتسقة. ويجب علينا أيضا أن نوضح أن المنتهكين سيواجهون عواقب أفعالهم ولن يفلتوا من العقاب. عندئذ فقط يمكن إرساء سيادة القانون. وعلى وجه الخصوص، من الأهمية بمكان التمسك بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، مثل الامتناع عن استخدام القوة، واحترام سيادة الدول الأخرى وسلامة أراضيها وتعزيز حقوق الإنسان، في كل ركن من أركان العالم، دون ترك أي فراغ. وما من مخاوف مشروعة تبرر انتهاك تلك المبادئ الأساسية.

وإذ نتطلع إلى قمة المستقبل، لا نريد أن تتذكر الأجيال القادمة حاضرنا كحقبة مظلمة من حقب تعددية الأطراف. وبدلاً من ذلك، لنجعله منعطفا رئيسيا تغلبنا فيه على الانتقادات الموجهة لتعددية الأطراف باعتبارها غير مجدية بجهود مشتركة حثيثة لتعزيز قيمنا العالمية المشتركة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب الولايات المتحدة بفرصة الاجتماع لمناقشة هذه المسألة الخطيرة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين والتعاون المتعدد الأطراف، حتى وإن كان دعا إلى عقده عضو في المجلس أظهر مراراً وتكراراً أنه لا يأخذ المسألة بجدية. وفي الواقع، عندما استمعت إلى بيان الممثل الروسي، اعتقدت أنني كنت في القاعة الخطأ – إذ بدا لي أن هذه الجلسة كانت جلسة تذمر من الولايات المتحدة والغرب، ولم أكد أسمع كلمة تعددية الأطراف تُذكر.

وكما يعلم جميع الزملاء، فإن الدول الأعضاء مدعوة للتبرع بأعمال فنية للأمم المتحدة. وتهدف تلك الهدايا الرسمية إلى تجسيد المثل العليا للأمم المتحدة والقيم الواردة في ميثاقها. وقد يسأل الأعضاء جميعًا لماذا أذكر ذلك. حسنًا، خلف هذه القاعة، في أقصى الطرف الشرقي من الحديقة الشمالية للأمم المتحدة، توجد هدية روسيا التي قُدمت في عام 1959. وهي تمثال من البرونز لرجل يطرق سيفه محولاً إياه إلى سكة محراث، محولاً سلاح الحرب إلى أداة للصالح العام ومقدماً الأمن الغذائي والازدهار الزراعي على الدمار. لذا فمن المفارقات أن البلد الذي أقام هذا التمثال، الذي يمثل المثل العليا للأمم المتحدة، ينخرط اليوم في حرب عدوانية ضد جاره؛ حرب استخدمت الغذاء سلاحاً، ما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي لا بالنسبة للأوكرانيين فحسب، بل لعشرات الملايين من الجياع حول العالم؛ حرب ألحقت ضرراً بالغًا بإنتاج الطاقة في أوكرانيا، ما يهدد بتعريض مئات الآلاف للبرد هذا الشتاء؛ حرب أودت بحياة الآلاف من الأبرياء، بمن فيهم العشرات الأسبوع الماضي فقط في مستشفى للأطفال في كييف؛ حرب سهلت التهجير غير القانوني لآلاف وآلاف الأشخاص من منازلهم، بمن فيهم الأطفال؛ حرب تسببت في وصول موسكو إلى حافة الهاوية النووية وانتهاك التزامات العقوبات الدولية.

وبالطبع، بدأ سلوك روسيا البغيض قبل وقت طويل من غزوها الشامل في عام 2022. وعلى وجه الخصوص، تعامل بوتين مع البشر كورقة مساومة ولا يزال يفعل ذلك حتى يومنا هذا. إنني أفكر في عائلة وأصدقاء تريفور ريد وبريتني غرينر وإيفان غيرشكوفيتش وبول ويلان وغيرهم، والأشخاص المحتجزين بسبب قيامهم بعملهم، أو حتى لمجرد وجودهم في المكان الخطأ في الوقت الخطأ، واستخدامهم أدوات رهان بشرية.

وقد تشرف المجلس العام الماضي بانضمام شقيقة بول، إليزابيث، إلى المجلس في شرفة الجمهور. وطلبتُ من الوزير لافروف أن يضع اعتباراً لمعاناتها التي لا يمكن تخيلها، بعد أن أمضت أربع سنوات من دون أن ترى شقيقها، وأن ينظر في عينيها ويرى معاناتها. واليوم، وبعد مرور أكثر من 000 2 يوم على آخر مرة رأى فيها بول عائلته، لا يزال محبوسًا في مستوطنة عقابية روسية. لذلك أريد أن انظر في عيني الوزير لافروف وهو ينظر في هاتفه وأقول: لن نرتاح حتى يعود بول وإيفان إلى ديارهما وقد توقفت روسيا عن الممارسة الهمجية المتمثلة في احتجاز البشر كرهائن نهائيا. وذلك وعد.

ومن الواضح أن النفاق الذي أظهرته في حديقة الأمم المتحدة الشمالية دولة اختارت أن تحول المحاريث إلى سيوف لا يضاهيه إلا النفاق الذي أظهرته في المجلس اليوم وكل يوم. إننا نجتمع اليوم تحت ستار احتضان تعددية الأطراف وتحسينها، وإعادة الالتزام بالقانون الدولي. ومع ذلك، وإذ نتكلم الآن، تواصل روسيا تقويض الثقة في مؤسساتنا إذ تنتهك بشكل متعمد وصارخ المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة: السلامة الإقليمية واحترام حقوق الإنسان والتعاون الدولي. تلك هي قيمنا، المبادئ المشتركة التي اتفق كل واحد منا على التمسك بها. كما إنها وفرت الأساس لأعظم انتصارات الأمم المتحدة. لقد ساعدتنا مبادئنا المشتركة في منع الانتشار النووي ومنع الفظائع الجماعية. ساعدتنا على إحلال السلام بعد سنوات من النزاع وتقديم المساعدات الإنسانية لمن يحتاجون إليها بشدة.

والآن، لأكن واضحةَ: أنا لستُ متحمسة. فالأمم المتحدة ليست مثالية. إنها تعكس عالمًا ناقصا للغاية، عالما مليئًا بالنزاعات والتناقضات. والمناقشات التي نجريها في هذه القاعة موجودة خارجها أيضًا. ومع ذلك فإن هذه المؤسسة صامدة – تعددية الأطراف صامدة – لأننا بحاجة إلى استمرارها. إننا بحاجة إلى أمم متحدة فعالة لمواجهة هذا النوع من التحديات التي لا حدود لها والتي تؤثر علينا جميعاً.

والأكثر من ذلك، فإن الأمم المتحدة باقية لأن الشعوب والأمم لا تزال ترى ما تعد به. وحتى في أحلك اللحظات في السنوات القليلة الماضية قدمت تلك الشعوب، تلك الدول، بصيصًا من الأمل، لحظات انتصرت فيها التعددية على الانعزالية والأمل على التشاؤم. ويجول بخاطري الرد العالمي على العدوان الروسي. ففي أعقاب الغزو الروسي الشامل، اجتمعت 143 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتأكيد على وحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها.

وأعربت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس مراراً وتكراراً عن رفضها للحرب الروسية غير القانونية وغير المبررة وغير الضرورية وضد كل من يمكن لها. وفي المنتديات متعددة الأطراف في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مؤتمر قمة السلام الأوكراني الذي عُقد الشهر الماضي في سويسرا، التزم القادة بتعافي أوكرانيا وإعادة إعمارها وإصلاحها وتحديثها؛ وبمفاوضات بحسن نية من أجل سلام عادل ودائم، بما يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد استلهمت الولايات المتحدة، في كل تلك الجهود، من الشجاعة الاستثنائية للشعب الأوكراني وصموده، وهم مواطنون عاديون مستعدون للمخاطرة بكل شيء لحماية القيم التي يعتزون بها – الديمقراطية والعدالة والمساواة والإنسانية والسلام والأمن – وهي القيم ذاتها التي نتشرف جميعًا، بل في الواقع من مسؤوليتنا، النضال من أجلها هنا في هذه القاعة.

إن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح، وليس إلى كرة تحطيم، وبالتأكيد ليس إصلاحًا مصحوبًا بدعوات رنانة للتعاون. بل يحتاج الأمر إلى تطور هادف وإيجابي وعمل حقيقي وتغيير حقيقي لجعل هذه الهيئة فعالة وكفؤة وشاملة قدر الإمكان. وهكذا، وفي مواجهة خطاب روسيا المثير للانقسام والهجمات على الهيكل الدولي الذي

ساعدنا جميعًا في تشكيله والانتهاكات الصارخة في أوكرانيا وجميع أنحاء العالم، فإن الملتزمين منا بالتقدم، سواء داخل هذه المؤسسة أو خارجها، يمكنهم فعل المزيد. في الواقع، يجب علينا أن نفعل المزيد.

ومن جانبنا، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بتحديث وتعزيز هذه المؤسسة والنظام المتعدد الأطراف على نطاق أوسع، لتعكس بشكل أفضل أولويات جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان النامية – سواء كان ذلك بالعمل مع المساهمين في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لمعالجة العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو دعم الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن نفسه، مع تعزيز المساءلة والشفافية وضمان أن تضم هذه الهيئة وجهات نظر متنوعة جغرافياً، بما في ذلك التمثيل الدائم من جنوب الكرة الأرضية. ولهذا السبب أجريتُ مجموعة واسعة النطاق من المحادثات حول إصلاح المجلس – جولة استماع مع الدول الأعضاء، ومجموعات الإصلاح، والمجموعات الإقليمية والنظم المؤسسية الأخرى – ولهذا سنواصل المشاركة على نطاق واسع لضمان أن يكون مجلس الأمن مناسباً للقرن الحادي والعشرين.

إن إحداث هذا التغيير والتمسك بالنظام الدولي القائم على القواعد كما هو محدد في الميثاق أمران لا ينفي أحدهما الآخر. بل على العكس من ذلك، فإنهما يعززان بعضهما بعضاً. وبينما نعمل على إصلاح الأنظمة المتعددة الأطراف، سنتمسك بالتزامنا تجاه المجتمع الدولي، من الميثاق إلى المعاهدات والاتفاقيات الأخرى، ومن القانون الدولي الإنساني إلى قواعد منظمة التجارة العالمية. لا لكبح الدول الأخرى، كما قد يقول نظيري الروسي، بل للمساعدة في بناء الدول الأخرى وضمان أن يتصرف الجميع وفقاً للقواعد وأن تكون القواعد عادلة للجميع، بما في ذلك الدول النامية التي لطالما استُغلّت وأسيئت معاملتها من قبل روسيا.

ولتحقيق هذه الغاية، سوف ندافع عن حقوق الإنسان العالمية الأساسية التي تقع في صميم ذلك النظام الدولي – حرية المعتقد والدين والتعبير والتجمع السلمي، بغض النظر عن هوية أي شخص أو مكان ولادته أو ما يملكه أو طريقة صلاته. وسنسعى بثبات إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات في جميع أنحاء العالم، مع العمل على مدار الساعة لتعزيز الدبلوماسية وتوسيع نطاق الجهود الإنسانية وتسريعها والمساعدة في إعادة الإعمار وعدم الاكتفاء بالاستجابة للأزمات الحالية بل العمل على منعها. وسوف نجدد التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلاج المناخ، والقضاء على الفقر والجوع، ومكافحة الفساد، ونشر الإنصاف والعدالة حيثما يتعرضان للانتهاك، وتحقيق نوع من التغيير الهائل الذي لا يمكن أن يحدثه إلا مجتمع عالمي متحد.

هذه هي مهمتنا. وهذه هي اللحظة التي صُممت الأمم المتحدة لتصل إليها. لذلك يجب علينا أن نحتشد خلف الميثاق ومبادئه الأساسية المتمثلة في السيادة والسلامة الإقليمية والسلام والأمن. ويجب علينا أن نتبنى تعددية الأطراف على حقيقتها – لا كشعار سياسي رنان بل كوسيلة لتحقيق تقدم حقيقي في القضايا التي تؤثر علينا جميعاً. أخيراً، يجب علينا أن نحوّل السيوف إلى محاريث والنزاع إلى خير مشترك، وأن نخلق معاً عالماً أكثر سلاماً وازدهاراً لنا جميعاً.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على بيانها النابض بالحياة.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، المرتكزين على احترام جميع حقوق الإنسان الأساسية، هما حجر الأساس لتعددية الأطراف. فهما يشكلان المبادئ الأساسية للدبلوماسية والعلاقات الدولية. ويجب أن نظل ملتزمين بجميع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وأن نؤكد على ضرورة النظر إليها على أنها متكاملة لا على أنها متعارضة. ومن الضروري أن نتمسك بهما بقوة أكبر في أوقات التحديات العالمية غير المسبوقة.

لقد تصاعدت النزاعات من حيث الشدة والنطاق مع ظهور مختلف عوامل الخطورة والعوامل المضاعفة للخطر. تشمل هذه التحديات تغير المناخ الذي يؤدي إلى تفاقم العديد من التحديات مثل تواتر وشدة الظواهر الجوية القصوى، وتراجع الإمدادات الغذائية، وما يترتب على ذلك من تصاعد للنزاعات. ويجري تقليص حقوق الإنسان وانتهاكها

على نحو متزايد وتتزايد أوجه عدم المساواة. وهذا يؤكد كذلك على أهمية التعاون المتعدد الأطراف، وهو أمر بالغ الأهمية للتصدي بفعالية لمثل هذه التحديات العالمية. ولا تزال مالطة ملتزمة بتعددية الأطراف، استناداً إلى القانون الدولي والميثاق، باعتبارها أفضل طريقة للقيام بذلك. وفي هذه الأوقات، نود أن نؤكد من جديد على أن تعزيز التعاون بين المنظمات المتعددة الأطراف على الصعيدين الدولي والإقليمي، مع وضع الأمم المتحدة في صميم هذا العمل، أمر مهم بشكل خاص. يجب أن تستمر المنظومة في التطور للاستجابة لتحديات اليوم. ومن الضروري بشكل خاص ضمان أن هذا التطور يحمي وييسر المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة، من أجل تعزيز الإجراءات والاتفاقات التي تحدث تحولاً في القضايا الجنسانية.

ونعتقد أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يمثل فرصة حاسمة لجميع الدول لإعادة الالتزام بتعددية الأطراف، استناداً إلى تفسير حسن النية للقانون الدولي والميثاق، على أن تكون الأمم المتحدة في مركزه. إن السلام والأمن والتنمية المستدامة والالتزام بحقوق الإنسان مترابطة ترابطاً وثيقاً فيما بينها. لذلك يجب علينا الإسراع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتعزيز عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة داخل منظومة الأمم المتحدة والدفاع عنها، مع الاستمرار في الالتزام بتعزيز العدالة الانتقالية والمساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. لذلك ستظل مالطة مدافعاً قوياً عن نزاهة واستقلالية وفعالية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وداعماً ثابتاً للمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الآليات القضائية الدولية.

لا يمكننا أن ننعم بالسلام والأمن دون الالتزام بمجمل القانون الدولي والميثاق. وفي هذا الصدد، يجب أن نشير إلى التجاهل السافر المستمر الذي أظهره الاتحاد الروسي لهما في عدوانه دون سابق استفزاز وغير المبرر على أوكرانيا، والذي تسبب في مقتل وإصابة مئات الآلاف، بمن فيهم العديد من المدنيين، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وتدمير البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، ونقص الغذاء في جميع أنحاء العالم. وبهذه المناسبة، نحثّ الاتحاد الروسي مجدداً على سحب قواته العسكرية فوراً وبلا شروط من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً، واللجوء إلى الحوار والدبلوماسية كأدوات يمكن أن تحقق الاستقرار في المنطقة.

ختاماً، فإن تعددية الأطراف القائمة على القانون الدولي والميثاق، مع احترام حقوق الإنسان الأساسية، هي السبيل الوحيد لمواجهة التحديات العالمية اليوم. ولا تزال مالطة ملتزمة بالعمل على تحقيق هذا الهدف.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يمكن لبلد واحد أن يحل بمفرده مختلف التحديات العالمية المعقدة اليوم، التي سبق أن أوجزها زملائي أعضاء المجلس. نحن بحاجة إلى استجابة جماعية متعددة الأطراف، وينبغي أن تكون الأمم المتحدة في صميم هذه الاستجابة. لا يمكن أن تعمل تعددية الأطراف إلا عندما تعمل الدول الأعضاء معاً على أساس الثقة والتعاون المتبادلين. ونظراً لتنوع آراء ومواقف كل دولة بشأن مختلف القضايا، فإن ما يوحدنا هو التزامنا الجماعي المشترك بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

إنها لمفارقة مأساوية ونفاق صارخ أن يتم تنظيم هذه المناقشة، التي تركّز على كيفية عمل تعددية الأطراف بشكل أفضل، في ظل رئاسة روسيا لمجلس الأمن. فمن ناحية، تشدد روسيا في المذكرة المفاهيمية للمناقشة المفتوحة (S/2024/537، المرفق) على أهمية ضمان الالتزام بمقاصد ومبادئ الميثاق، والحاجة إلى إعادة تهيئة جو من الثقة والحوار، والقلق إزاء الزيادة والتصعيد في استخدام القوة في مناطق النزاع والحاجة إلى ضمان الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة للجميع. ومن ناحية أخرى، فإن عدوانها على أوكرانيا يتعارض مع كل ذلك ويشكل انتهاكاً واضحاً لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، وهما قيمتان أساسيتان في القانون الدولي. إن شن حرب عدوانية غير مبررة ضد دولة ذات سيادة من قبل عضو دائم في مجلس الأمن هو تحدٍ صريح للميثاق وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات المتعلقة بكوريا الشمالية، ويشكل تهديداً للسلام والأمن العالميين. وتسبب

الاستخدام المتواصل لحق النقض أو التهديد باستخدامه الذي رافق ذلك العدوان في منع المجلس من اعتماد قرارات واتخاذ إجراءات جماعية، مما أدى إلى إصابة المجلس بالشلل وتشويه سمعته في وقت كان العالم في أمس الحاجة إليه للاضطلاع بمسؤوليته. فكيف يمكن لروسيا أن تنتقد نهج الآخرين الانتقائي في تطبيق القانون الدولي وفرض تدابير تعسفية، وفي الوقت نفسه تنتهك القانون الدولي ذاته الذي تقول إنها ملتزمة به متى شاءت؟

في الواقع، لا توجد دولة ذات سجل تاريخي لا تشوبه شائبة فيما يتعلق بسياستها الخارجية. وينبغي لنا جميعاً أن نواجه هذا الواقع بصراحة وأن نتعامل معه بتواضع. غير أنه وبغض النظر عن أي لوم تحاول روسيا إلقاءه على الآخرين، فإن ذلك لن يضفي أبدا الشرعية على مسلك روسيا غير القانوني فيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا أو يصرف انتباه العالم عنه. وكما يتبين من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بأوكرانيا، فإن الأغلبية الساحقة من الأعضاء يدركون من الذي يقع عليه اللوم.

يجب على روسيا، أولا وقبل كل شيء، أن تسحب جميع قواتها ومعداتها من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا على الفور ودون شروط.

ونعارض بشدة أي محاولات أحادية الجانب باستخدام القوة أو الإكراه تهدف إلى تغيير الوضع القائم على أساس سلمي للأقاليم في أي مكان من العالم ونؤكد من جديد أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة محظور بموجب القانون الدولي.

إننا بحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة، التي هي مركز التعاون المتعدد الأطراف. وعلى وجه الخصوص، نحن بحاجة إلى إصلاح مبكر لمجلس الأمن على نحو يجسد حقائق الواقع الحالي، لا تلك التي كانت قائمة قبل 80 عاماً. وزيادة تمثيل المناطق غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا أمر بالغ الأهمية. وفي الوقت نفسه، فإن عضوية المجلس ليست امتيازا، بل مسؤولية رسمية عن صون السلام والأمن الدوليين نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. ويتيح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة تاريخية لتقييم ما ناقشناه، نحن الدول الأعضاء، حتى الآن بشأن إصلاح مجلس الأمن ولنُبين للعالم سبيلا للمضي قدما على سبيل الاستعجال.

ليس لدينا أدنى شك في أن الأمم المتحدة لا تزال هي المنظمة الدولية الأكبر والأكثر شرعية التي لا يمكن الاستغناء عنها بالمرة والتي تتيح منبرا لمناقشة وبحث أهم قضايا العالم. إن مستقبل الأمم المتحدة يتوقف علينا وحدنا. ولا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله. فلنفعل ذلك بطريقة مشروعة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بعد الحرب العالمية الثانية، أنشأ ميثاق الأمم المتحدة نظاما دوليا في خدمة السلام، يقوم على المساواة في السيادة بين الدول واحترام القانون الدولي وعدم استخدام القوة والتسوية السلمية للمنازعات. وعهد الميثاق إلى مجلس الأمن بالمسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين. ونحن لا نعرف سوى طريقة واحدة لتحقيق ذلك الهدف: تعددية الأطراف، أي أن نضع بشكل جماعي قواعد عالمية نرتضي جميعا الالتزام بها للتمكين من ظهور نظام عالمي أكثر عدالة وديمقراطية واستدامة.

ولا يمكن لروسيا أن تدعو إلى إقامة مثل هذا النظام العالمي في الوقت الذي تنتهك فيه المبادئ الأساسية لتعددية الأطراف. وعلى غرار رجل إطفاء يشعل الحرائق عمدا، فإنها تدعو إلى نظام عالمي أكثر عدلا بينما تزيد من انتهاكاتها لميثاق الأمم المتحدة وتعرض نظام أمننا الجماعي للخطر. وعلى الرغم من أن الميثاق يحظر استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس أو عندما يأذن مجلس الأمن بذلك، فإن روسيا استخدمتها بشكل غير قانوني ضد جورجيا في عام 2008 وضد القرم ودونباس في عام 2014 وتواصل شن حرب عدوانية واسعة النطاق ضد أوكرانيا منذ أكثر من عامين. ولذلك، فهي تواصل انتهاكها الصارخ لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، وهي المبادئ التي أرساها الميثاق والتي أعتقد أننا جميعا ملتزمون بها، بما في ذلك في المجلس.

إنها تضرب عرض الحائط بالقانون الدولي الإنساني باستهدافها المتعمد للمدنيين والمستشفيات. كما أنها تستهدف بشكل منهجي البنية

التحتية المدنية الأوكرانية للطاقة والغذاء وتحرم المدنيين الأوكرانيين عمدا من الحصول على الضروريات الأساسية. وتنتهك القانون الدولي بترحيل الأطفال الأوكرانيين وتستخدم التعذيب والاغتصاب بشكل منهجي كأسلحة حرب، كما لاحظت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا وبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا.

تدعي روسيا أنها تعزز التعاون متعدد الأطراف ولكنها تنتهك نظم الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية وإيران بشراء الأسلحة والذخائر من هذين البلدين. كما أنها تتجاهل أوامر محكمة العدل الدولية التي طالبتها في آذار/مارس 2022 بتعليق عملياتها العسكرية في أوكرانيا.

أخيرا، تتجاهل روسيا قرارات الجمعية العامة التي أدانت بشكل لا لبس فيه انتهاكاتها لميثاق الأمم المتحدة ودعتها إلى وضع حد فوري لعدوانها وسحب قواتها من أوكرانيا.

إن الدفاع عن تعددية الأطراف الفعالة أمر ضروري في مواجهة التحديات العالمية. ولا يمكننا مواجهة تحديات الأمن والمناخ والصحة والتكنولوجيا إلا إذا قمنا بذلك بشكل جماعي.

تؤيد فرنسا توسيع مجلس الأمن في فئتي عضويته – الدائمة وغير الدائمة. وتؤيد فرنسا، جنبا إلى جنب مع المكسيك، وضع إطار لحق النقض من أجل تعزيز قدرة مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته. وتلتزم فرنسا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتخذ إجراءات ملموسة من أجل المناخ من خلال تأييد وضع جدول زمني للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. وسنستضيف مع كوستاريكا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيط في عام 2025. وما زلنا ندعو إلى الكفاح المشترك ضد الفقر. وهذا هو هدف "ميثاق باريس من أجل الناس والكوكب".

وتدعم فرنسا المبادرات المؤيدة لتعددية الأطراف الشاملة للجميع، سواء في إطار مؤتمر القمة المعني بالمستقبل أو الحوكمة الرقمية.

في الختام، اسمحوا لي أن أُذكر بأن روسيا كانت عضوا مؤسسا لهذه المنظمة. كما أنها كانت تدعم تعددية الأطراف في الماضي. ومن الواضح أنها لم تعد كذلك. ويجب عليها بذل كل ما في وسعها، دون مزيد من التأخير، لاحترام قواعد ومبادئ تعددية الأطراف مرة أخرى.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تقدر الصين المبادرة الروسية لعقد هذه المناقشة المفتوحة. وأرحب بوزير الخارجية لافروف في المجلس لترؤس جلسة اليوم.

إن بناء نظام عالمي أكثر عدالة وديمقراطية واستدامة مسعى مشترك للبشرية. وفي عام 1945، ومن أجل إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب، أنشأ أجدادنا، متمسكين بروح تعددية الأطراف، أكثر المنظمات الدولية عالمية وتمثيلاً وموثوقية – الأمم المتحدة – على أنقاض الحرب العالمية الثانية. وميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل حجر الزاوية في النظام الدولي الحديث ويرسي القواعد الأساسية للعلاقات الدولية المعاصرة، هو تجسيد لمثلنا الأعلى النبيل المتمثل في العمل من أجل نظام دولي عادل وعقلاني. ومنذ ذلك الحين، خرج عدد كبير من البلدان إلى الوجود إثر موجات الاستقلال والتحرر الوطني.

قبل 70 عاما وفي مواجهة ظلال الحرب الباردة وعالم كان منقسما على نفسه، واجه العالم مسألة كيفية تحقيق المُثُل العليا المشتركة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وللإجابة على ذلك وتماشيا مع الاتجاه السائد في ذلك الوقت، طرح القادة الصينيون المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وهي الاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية والسيادة، وعدم العدوان المتبادل، وعدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية للغير، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. إن المبادئ الخمسة للتعايش السلمي تجسيد لروح ميثاق الأمم المتحدة وقد صاغت القاعدة الأساسية للعلاقات الدولية التي تقضي بأن تعامل البلدان، كبيرة كانت أم صغيرة، قوية كانت أم ضعيفة، في الشرق كانت أم في الغرب، بعضها بعضا باحترام متبادل وعلى قدم المساواة. وتشكل هذه المبادئ أيضا أساسا أيديولوجيا مهما لجعل النظام الدولي أكثر عدلا وإنصافا.

منذ فجر القرن الحادي والعشرين، تواصل البشرية سعيها إلى تحقيق العدالة والإنصاف في النظام الدولي. وفي الوقت الحالي،

يتميز المشهد الدولي بشكل متزايد بسياسة التكتلات، ويواجه الاقتصاد العالمي موجة مناهضة للعولمة، كما أصبحت الحوكمة الدولية أكثر تجزؤاً من أي وقت مضى. وتواجه البشرية مرة أخرى خياراً تاريخياً بشأن الوجهة التي يجب أن تتجه إليها انطلاقاً من الوضع الحالي. وطُرح اقتراح الرئيس شي جين بينغ لبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية بهدف المضي قدماً بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي في ظروفنا الجديدة. وتعتقد الصين أنه ينبغي، لتعزيز بناء نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً، بذل جهود في المجالات الستة التالية:

أولاً، يجب أن نتمسك بالمساواة في السيادة. وينبغي أن تتمكن كل دولة من أن تتبوأ مكانتها وتؤدي دورها الحق في النظام المتعدد الأقطاب. ويجب أن نعمل معاً لإيجاد عالم متعدد الأقطاب بطريقة عادلة ومنظمة.

ثانياً، يجب أن نلتزم بالاحترام المتبادل، وأن يراعي بعضنا المصالح الحيوية والاهتمامات الرئيسية لبعض، وأن نحترم مسارات ونظم التنمية التي يختارها شعب كل بلد بصورة مستقلة، وأن نمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

ثالثاً، يجب أن نعمل على بناء أمن مشترك قائم على القانون الطبيعي لعدم قابلية الأمن للتجزئة، وتسوية النزاعات من خلال الحوار وتسوية الخلافات عن طريق التشاور، من أجل بناء هيكل أمني أكثر توازناً وفعالية واستدامة.

رابعاً، يجب أن نشجع التنمية المشتركة بتعزيز العولمة الاقتصادية المفيدة للجميع والشاملة، وتسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والسعي لضمان عدم ترك أي بلد ولا أي أحد خلف الركب.

خامساً، علينا التمسك بالعدالة والحفاظ على مرجعية الأمم المتحدة والقانون الدولي، والدعوة إلى حوكمة عالمية تقوم على التشاور والتعاون من أجل المنفعة المشتركة، وتعزيز تمثيل البلدان النامية وإعلاء صوتها.

سادساً، يجب علينا أن نتبنى الانفتاح والشمول، وأن نشجع الحوار المتكافئ والتبادل والتعلم المتبادل بين مختلف الحضارات، وأن نعزز التفاهم وأواصر الأخوة بين الشعوب وأن نروج للقيم المشتركة للبشرية جمعاء.

في عالم اليوم الذي تسوده الفوضى، تتناول المناقشات بشأن النظام الدولي مجموعة كاملة من الآراء، حيث يجري تشويه بعض الحقائق الواضحة عمداً بينما تزداد بعض الحجج الخادعة رواجاً. وبالنظر إلى موضوع مناقشة اليوم، أود أن أتطرق إلى النقاط التالية:

أولاً، نسمع في كثير من الأحيان دولاً مختلفة تتحدث عن نظام دولي قائم على القواعد. لكن ما هي هذه القواعد التي نتحدث عنها؟ ومن الذي يضع القواعد؟ لا أحد يستطيع الإجابة على ذلك بوضوح ودقة. والواقع أن ما يسمى بالنظام الدولي القائم على القواعد الذي ينادي به بعضهم يرمي في الحقيقة إلى إقامة نظام آخر، خارج نظام القانون الدولي القائم، والتماس الشرعية للمعايير المزدوجة والاستثناءات. وأود أن أشدد على أنه لا يوجد في العالم سوى نظام واحد هو النظام الدولي القائم على القانون الدولي. ولا توجد سوى مجموعة واحدة من القواعد، وهي القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، على أساس مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ولا مجال للغموض في المسائل المبدئية، ويجب الإعلان عن المواقف بوضوح. وقد حان الوقت للتخلص من المفاهيم الغامضة التي تربك الجمهور.

ثانياً، على خلفية الأزمة في أوكرانيا والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي الجاري، تشعر الدول بقلق شديد بشأن الأمن الدولي المشترك، وتعمل العديد من الدول والشعوب المحبة للسلام بلا كلل لإحلال السلام. بيد أن منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي كتلة عسكرية إقليمية من مخلفات الحرب الباردة، تسعى إلى توسيع دائرة نفوذها، ولا تتوقف عند أي حد لاختلاق روايات كاذبة، وتصب الوقود على النار أينما ذهبت، وتثير المواجهة بين المعسكرات، بل وتلجأ إلى إلقاء اللوم على دول خارج المنطقة من أجل تلفيق تهم بحقها في مسألة أوكرانيا. ويخالف ذلك تماما ما يقوم به المجتمع الدولي من الإقناع وتعزيز السلام والمفاوضات. وأثبت التاريخ بجلاء أنه أينما امتدت يد الناتو المظلمة، عمت الاضطرابات والفوضى. وبالتالي فإن الصين تنصح حلف شمال

الأطلسي والدول المعنية بمراجعة نفسها وتدقيق حالها والتوقف عن إثارة المشاكل وتعريض أمننا المشترك للخطر والسعي لتحقيق المصالح الذاتية على حساب الآخرين.

ثالثاً، إن التنمية المشتركة والأمن يعزز أحدهما الآخر. وهما يشكلان أساساً لنظام دولي سليم تكون فيه التنمية المفتاح الرئيسي لحل جميع المشاكل. ولا يمكن بناء نظام دولي عادل ومنصف في عالم تزداد فيه البلدان المتقدمة النمو ثراءً بينما تظل البلدان النامية غارقة في الفقر وانعدام التنمية على المدى الطويل. ويجب أن نتجاوب مع الاتجاه العام المتمثل في النهوض الجماعي لبلدان الجنوب وأن نخطو خطوات جوهرية في مجالات مثل إصلاح الهيكل المالي الدولي وحوكمة الذكاء الاصطناعي، وذلك لمساعدة البلدان النامية وتمكينها من اللحاق بالركب. وقد وسعت فرادى الدول مفهوم الأمن القومي بشكل غير لائق من خلال بناء ساحات صغيرة وأسوار عالية وفرضت بصورة عشوائية عقوبات انفرادية لتعطيل سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى وضع لا يربح فيه أحد، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف. وعلينا أن نقاوم بحزم هذه الممارسات الخاطئة.

ستستهل الأمم المتحدة هذا العام والعام المقبل جداول أعمال مهمة مثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة. ويجب أن نغتنم هذه الفرص التاريخية ونبذل جهوداً مشتركة للتقريب بين أعضاء المجتمع الدولي تحت راية الأمم المتحدة، وممارسة تعددية الأطراف الحقيقية والعمل بلا كلل لبناء نظام دولي عادل وديمقراطي ومستدام.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما نجتمع لمناقشة مدى استعداد نظامنا المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات المعاصرة، أود أن أبدأ بالكلمات الخالدة للأمين العام الثاني لمنظمتنا، السيد داغ همرشولد، عندما قال: "إن الأمم المتحدة لم تنشأ لكي تدخلنا الجنة، بل لكي تنقذنا من الجحيم".

لسوء الحظ، يبدو أننا نتحرك أكثر في اتجاه هذه الأخيرة. فنحن نعيش في عالم يتسم بالإحصائيات القاتمة، حيث يسجل أكبر عدد للنزاعات الجارية ويسقط الضحايا في صفوف المدنيين والأطفال والعاملين في المجالين الإنساني والطبي والصحفيين. تسببت النزاعات في ارتفاع أعداد النازحين قسراً إلى مستويات قياسية. ونعيش في زمن يسود فيه الجوع وحيث هناك أزمة في مجال الحماية. وتتحمل النساء والأطفال وكبار السن العبء الأثقل. ويشكل تغير المناخ وندرة المياه والتلوث ضغوطاً على المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وليست هذه الاتجاهات المظلمة نتيجة لنظام متعدد الأطراف عفا عليه الزمن، بل هي نتيجة لتراجع احترام مبادئه لدى بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك، للأسف، عضو في مجلس الأمن. إننا نشهد انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة في العدوان الروسي على أوكرانيا. وتسبب الانتهاكات المروعة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان معاناة هائلة للمدنيين في غزة والسودان وأوكرانيا وأماكن أخرى. ونشهد تجاهلاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن وجزاءاته في السودان وغزة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر.

إن المشكلة لا تكمن في النظام المتعدد الأطراف المبني على الأمم المتحدة. بل تكمن المشكلة في أن قواعد القوة تأخذ مكان النظام الدولي القائم على قوة القواعد. إننا لا نستطيع ولا نحتاج إلى أن نتفق على كل مسألة مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، ولكننا نحتاج إلى أن نتشارك في قاعدة أساسية لتعددية أطراف فعالة ينبغي أن تتكون، وفقاً لما نعتقده، من احترام الميثاق والقانون الدولي – دون حجج أو أعذار. ويعني ذلك، على أقل تقدير، تسوية النزاعات بالطرق السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لدول أخرى، ويعني حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوقات الحرب.

إننا لا نشهد أزمة في مجال تعددية الأطراف، بل أزمة في الإرادة السياسية للامتثال للنظام القانوني الدولي واحترامه وهو الذي بنيناه جميعاً والتزمنا به. ويجد العالم نفسه في أزمة ثقة – الثقة في النظام وثقة بعضنا ببعض. وبالتالي، لا ينبغي أن يكون السؤال المطروح علينا ما إذا كنا نحتاج إلى نظام جديد متعدد الأطراف، بل كيف يمكننا

استعادة الإرادة السياسية والثقة من أجل تعزيز النظام الذي بنيناه بجد على مدى عقود. وأحد الشروط المسبقة لإعادة بناء الثقة هو احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والامتثال لها بشكل كامل.

ونعتقد اعتقادا قويا أنه ينبغي لنا أن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بالنظام القانوني الدولي الراسخ من خلال التمسك بميثاق الأمم المتحدة باعتباره حجر الزاوية في نظامنا المتعدد الأطراف. وبتدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي، ينبغي أن نعزز آليات الامتثال والمساءلة لضمان تقيد الدول الأعضاء بالتزاماتها الدولية.

وينبغي أن تظل منظومة الأمم المتحدة الشاملة للجميع آلية حية وقادرة على التكيف مع الحقائق والتحديات الجديدة في العصر الحديث. ويجب علينا المضي قدمًا في تنشيطها وإصلاحها. ويمثل مؤتمر قمة المستقبل القادم فرصة ممتازة في هذا الصدد.

وقد صمد ميثاق الأمم المتحدة أمام اختبار الزمن، وأثبت صلاحيته بتخطي من التحديات على مدى العقود الثمانية الماضية. والأهم من ذلك كله هو أنه لا يزال يستحق احترامنا الكامل وغير المشروط لمقاصده ومبادئه. ومن مسؤوليتنا الآن أن نستخدم بفعالية الأدوات القائمة التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأن نحد من التحديات التي ينطوي عليها مستقبلنا المشترك.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الاتحاد الروسي على عقد مناقشة بشأن موضوع محوري للحوكمة العالمية. إن هذه المناقشة تكمل مناقشات السنوات السابقة بشأن تعددية الأطراف.

وقبل ثمانية عقود تقريباً، اعتمدنا ميثاق الأمم المتحدة سعياً وراء عالم أكثر سلاماً وازدهاراً. لكن العالم الآن يشهد أكبر عدد من النزاعات منذ الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لذلك، يعيش الآن بليونا شخص، أي ربع البشرية، في أماكن متأثرة بالحروب والعنف. ومن الواضح أن الميثاق لا يُنفذ، مما يعرض تعددية الأطراف لانتقاد وجودي.

وإكوادور مقتنعة بأن حسن النية بين الدول هو الأساس لاستعادة الثقة – وهو حجر الزاوية لتعددية أطراف فعالة وتمثيلية وشاملة وتعاونية. وذلك لأنه لا يمكن لأي بلد – مهما كانت قوته – أن يواجه بمفرده التحديات العابرة للحدود الوطنية مثل أزمة المناخ، والجوائح، والإرهاب، والاتجار بالأشخاص والأسلحة والذخيرة والمخدرات وتهريبها، مما يغذي الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أو المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة، من بين العديد من التحديات الأخرى التي لا يمكن التصدي لها سوى بتنشيط التعاون المتعدد الأطراف.

ويجب علينا أن نؤكد من جديد الالتزام باحترام المبادئ المنصوص عليها في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، مع إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية، وسيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وتقع على عاتق الأعضاء الدائمين في المجلس مسؤولية خاصة للحفاظ على المبادئ والقيم التي بُني عليها النظام المتعدد الأطراف ومنع زيادة إضعافه، دون إعطاء الأولوية لمصالحهم الجيوسياسية، لأن تصرفاتهم الفردية لها تأثير حاسم على إدارة وصورة مجلس الأمن كجهاز جماعي.

والسيناريو السائد من الانتقادات الموجهة لعدم تحقيق نتائج بسبب التجزئة الجيواستراتيجية يخفي نجاحات تاريخية بارزة للمنظمة، مثل مساهمتها في عملية إنهاء الاستعمار وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان، وإدارة النظام الإنساني العالمي.

كما أظهرت الأمم المتحدة مؤخراً أنها قادرة على المساهمة في سد الثغرات المتبقية في الحوكمة العالمية، كما وقع عند اعتماد الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، في حزيران/يونيه الماضي. لذلك لا يسعنا ولا يجب أن نتخلى عن حذرنا. ويجب علينا أن نحيي مختلف العمليات الجارية، وبالتالي نثابر على ضمان تكيف الهيكل

المتعدد الأطراف مع الحقائق الجديدة، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات العالم النامي.

وأول شيء يجب الاعتراف به هو وجود دين معلق فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وستواصل إكوادور دعم إصلاح طموح وواقعي، دون استخدام حق النقض أو امتيازات جديدة إلى الأبد. فهذه الإجراءات لن تنجح. إن إصلاحا يقتصر على نموذج أخلاقي للديمقراطية، يقوم على مبدأي تداول السلطات والمساءلة، ويتناسب مع واقع العالم المعاصر وتنوعه.

لكن أكبر دين للمجتمع الدولي هو فشله في الاعتراف بالصلة التي لا تنفصم بين السلام والتنمية والعمل على تحقيقها، الأمر الذي يتطلب إصلاحًا عالميًا للهيكل المتعدد الأطراف، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، التي لا تستجيب، في هيكلها الحالي، للاحتياجات الملحة لبلدان الجنوب.

وهذا ليس بحلم جديد. فقد احتفلنا قبل بضعة أشهر بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، تذكرنا أحكامه بضرورة تحسين تماسك واتساق النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي، وكذلك الحاجة الملحة لمعالجة أوجه عدم التماثل التي أثرت على آفاق التنمية في بلدان الجنوب العالمي.

وتكتسي هذه الإصلاحات أهمية خاصة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، برؤية تحويلية نحو الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إن الاستثمار في التنمية والازدهار المشترك أمران أساسيان لحفظ السلام، ويعتمد تنفيذهما على الوصول إلى التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

لقد اقتبست أقوال داغ همرشولد هنا في السابق، لكنني أختتم بالإشارة إلى كلماته، باللغة الإنجليزية، خلال جلسة الجمعية العامة التي عقدت بعد ظهر يوم 3 تشرين الأول/أكتوبر 1960:

(تكلم بالإنكليزية)

”ليس الاتحاد السوفييتي أو في الواقع أي من الدول الكبرى من يحتاج إلى الأمم المتحدة بغية حمايته. بل الآخرون كافة. ومن هذا المنطلق، فإن المنظمة هي أولاً وقبل كل شيء منظمتهم وأنا أؤمن إيمانًا عميقًا بالحكمة التي سيتمكنون بها من استخدامها وتوجيهها“.(A/PV.883، صفحة 332)

(تكلم بالإسبانية)

وبينما نستعد للاحتفال بمؤتمر قمة المستقبل في أيلول/سبتمبر، تعتقد إكوادور أنه ينبغي لنا أن نتعامل معه كفرصة جديدة لإثبات أن التعاون المتعدد الأطراف هو أفضل أداة لمواجهة التحديات العالمية، وأن الدعوة الضمنية الموجهة إلى من هم منا في أمس الحاجة إلى المنظمة لاستخدام هيكلها حتى لا نترك أحدا يتخلف عن الركب لا تزال صالحة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تثني موزامبيق ثناءً كبيراً على مبادرة الاتحاد الروسي بعقد هذه المناقشة المفتوحة تحت عنوان ”التعاون المتعدد الأطراف لصالح نظام عالمي أكثر عدالة وديمقراطية واستدامة“.

إن الموضوع قيد المناقشة اليوم يتيح فرصة فريدة لأعضاء المجلس لإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة – الصك القانوني الذي يربط فيما بين الجالسين على هذه الطاولة نصف المستديرة وغيرهم. وهذه فرصة ذهبية لتبادل الأفكار والآراء بشأن أفضل السبل التي يمكن من خلالها تنشيط أعمالنا الجماعية وتوجيهها لبناء نظام عالمي أكثر عدلاً وسلاماً وديمقراطية واستدامة في الأوقات الصعبة الحالية. في رأينا، تأسست الأمم المتحدة في جوهرها ككيان متعدد الأطراف يهدف إلى كفالة عمل نظام الأمن الجماعي برمته المكرس في ميثاق الأمم المتحدة لمنفعة البشرية جمعاء. وفي واقع الأمر، فإن الفقرة 4 من المادة 1 تعرّف أحد مقاصد الأمم المتحدة على أنه ”جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة“. ونفهم جيداً أن أهم تلك الغايات المشتركة صون السلام والأمن الدوليين. لقد ألزمنا أنفسنا في العديد من المناسبات، كأعضاء في المجلس وكأعضاء في الأمم المتحدة بشكل عام، بتعددية الأطراف وهي جزء لا يتجزأ من نص الميثاق وروحه. لذلك، فإن تنسيق

أعمالنا من أجل السلام والأمن الدوليين يعني أولاً أنه يتعين علينا، في مجلس الأمن والجمعية العامة على حد سواء، بل يجب علينا توحيد كلمتنا واتخاذ إجراءات لبلوغ هدف واحد هو تعزيز مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ونحن كموزامبيق، لطالما آمنّا بالمنظمة كمحفل للتفاهم فيما بين الأمم وأداة أساسية للوقاية – على حد تعبير الميثاق "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". ومنذ نشأة دولتنا، تبنينا ذلك الإطار من التعاون متعدد الأطراف قائم على مبدأ المساواة في السيادة بين كافة أعضاء الأمم المتحدة. لقد رحبنا بنهاية الحرب الباردة في عامي 1989 و 1990. ولم نعتبر ذلك الحدث انتصاراً لأحد الخصمين على الآخر، بل اعتبرناه انطلاقة جديدة وفريدة لبناء نظام عالمي عادل وديمقراطي ومستدام ليس فقط لمصلحة الغرب أو الشرق، بل لمصلحة البشرية جمعاء. في رأينا، كانت تلك الروح والشجاعة للحوار والتفاهم المتبادل الطريقة الصحيحة للمضي قدمًا.

ونعتقد أن مركز العالم ينبغي أن يظل الأمم المتحدة. وهذا يعني أن الدول يجب أن تسترشد في جميع الأوقات بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. ويتعين أن يكون معيارنا المشترك في ذلك الصدد المستوى الذي تتصرف به كل دولة فيما يتعلق بالقانون الدولي. لطالما دعونا إلى تعددية الأطراف مع استيعاب الجميع. وفي كل الأحوال، ما فتئنا ندعم الجهود الرامية إلى إنشاء نظام عالمي سلمي ومستدام تراعى فيه احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وأولوياتها.

ونذكر أن ذلك كان الهدف من جهودنا بغية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد في سبعينيات القرن العشرين. ونعتقد أن هذا ما نطمح إلى تحقيقه اليوم من خلال أهداف التنمية المستدامة، التي تتعهد بألا يتخلف أحد عن الركب. وبالتالي، فإن أهداف التنمية المستدامة تترجم بأمانة ما عبّر عنه الميثاق بجدارة بأنه "العزم على تشجيع التقدم الاجتماعي ورفع مستويات المعيشة في ظل مزيد من الحرية". وفي سياق إقامة تعددية أطراف فعالة، تكرر موزامبيق الدعوة إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن، الذي يجب أن يأخذ في الاعتبار الموقف الأفريقي المشترك، استنادا إلى توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. وسيسمح ذلك للمجلس بأن يكون أكثر شمولاً وإنصافاً وعدلاً وديمقراطية في الاضطلاع بواجباته بموجب الميثاق لخدمة البشرية جمعاء.

إن التحديات الأمنية العالمية الحالية تتطلب تضافر الجهود وتعزيز دور التعاون. وتشمل هذه التحديات الحروب بين الدول، والنزاعات داخل الدول، والإرهاب، والتطرف العنيف، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وانتشار الأسلحة، والقدرة المحدودة على حفظ السلام والتمويل، من بين أمور أخرى. نحن على يقين من أن المشاكل العالمية تتطلب استجابات عالمية. ولذلك، يجب أن يرتكز نظام عالمي أكثر عدالة وديمقراطية واستدامة على التعاون حيث تكون العلاقات بين الأمم بناءة وقوية وقائمة على احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي للتكلم هنا في عصر الأخطار، حيث يوجد في الوقت الحاضر حوالي 30 بلداً في جميع أنحاء العالم يعاني من النزاعات المسلحة.

أمثل بلداً هي هنغاريا – وآمل أن يصغي زملاؤنا في الاتحاد الأوروبي جيدًا – عاشت في ظل حرب لمدة عامين ونصف حتى الآن، وقد واجهنا العواقب المباشرة لتلك الحرب. واستقبلنا أكثر من مليون لاجئ. عانينا من تصاعد معدلات التضخم نتيجة الحرب الدائرة. واضطررنا لدفع أسعار باهظة للغاية مقابل الطاقة. لذا أؤكد للزملاء أن واقع الحرب يبدو متباينًا بشكل كبير لمن يعيشها من قرب، مقارنة بمن يراقبها من وراء المحيطات. تُحصد أرواح الآلاف. بلد بأسره يتحول إلى أنقاض جراء تدميره. وتلك هي التجربة التي نعيشها يوميًا.

لكن هناك أيضًا خطر طويل الأمد يتمثل في انقسام العالم مجددًا إلى كتل متنافسة. وإليكم تجربتنا التاريخية كبلد من أوروبا الوسطى: نحن نعلم جيدًا من تلك التجربة أنه إذا لم تكن هناك فرصة للتعاون الحضاري بين الشرق والغرب، فإننا نخسر. ولا نريد أن نخسر مرة أخرى.

أنا أشغل منصبي منذ ما يقرب من 10 سنوات حتى الآن. أنا حاليًا أقدم وزير خارجية في الاتحاد الأوروبي من حيث مدة الخدمة. ويجب أن أقول أنني شاركت في عدد من الفعاليات والاجتماعات في الاتحاد الأوروبي في السنوات 10 الماضية عندما ناقشنا قضية النزاعات المسلحة والحروب البعيدة عن أوروبا. وماذا كان الموقف الأوروبي على الدوام؟ حث الأطراف في الحرب، في تلك الحرب بالذات، على التخلي عن السعي إلى حل عسكري والجلوس حول طاولة المفاوضات واختيار مسار السلام والتفاوض والبحث عن حل دبلوماسي. وما هو الموقف الآن في ظل الحرب الدائرة في أوروبا؟ إنه موقف مختلف تمامًا، وليس مختلفًا تمامًا فحسب، بل إن أي شخص يستخدم كلمتي "السلام" و "التفاوض" يتعرض للوصم على الفور. إننا على دراية تامة بتعابير مثل "الجواسيس" و "حصان طروادة" و "أصدقاء الجميع". وهذا نهج سيء للغاية تُعرض فيه شرعية الدبلوماسية أساسًا للتشكيك. ونرى أن الدبلوماسية لا تقتصر على التحدث مع من تتفق معهم بالكامل. هذه ليست دبلوماسية. فالأمر مختلف تماماً. الدبلوماسية هي التكلم مع الجميع، حتى في حال عدم الاتفاق على المسائل الرئيسية. وهذا إنجاز. وفي منطقتنا، تُظهر فترة السنتين ونصف السنة الماضية بوضوح أن ساحة المعركة لن تقدم حلا للحرب الدائرة في أوكرانيا. ويجب أن نستعيد مصداقية العمل الدبلوماسي. ولا بد لي من القول إن ذاك الأمر ليسغير مقبول وحسب بل هو مخزٍ حقاً أن يتعرض بلد ما في القرن الحادي والعشرين للوصم لمجرد أنه يؤيد الحل الدبلوماسي ويستخدم قنوات الاتصال للتحاور مع الذين قد لا يشاركونه الآراء ذاتها حول المسائل الرئيسية. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق وفاضح.

نجتمع اليوم هنا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. إن الأمم المتحدة لم تُنشأ لتكون منبراً للبلدان المتشابهة في التفكير. فهناك منظمات أخرى لذلك. وإنما تأسست لتكون منبراً لمن لا تتوافق آراؤهم وللذين تربطهم علاقة عدائية والذين هم في حالة حرب حتى يتمكنوا من التحاور. لذلك، أعتقد أنه من غير المقبول الإفراط في تسييس الأمم المتحدة ومن غير المقبول أيضا منع البلدان من التفاوض مع من تريد، خاصة في إطار الأمم المتحدة. ربما سمع بعض أعضاء المجلس خبر تولي هنغاريا رئاسة الاتحاد الأوروبي في الأول من تموز/يوليه وربما لم يسعد ذلك الجميع في أوروبا. ولكننا نتعرض الآن لهجوم سياسي شديد من السياسيين الأوروبيين الذين يمثلون موقفاً مؤيداً للحرب وأنا هنا لأقول إن هذه الهجمات ستشجعنا أكثر على مواصلة مهمتنا المتمثلة في تحقيق السلام. وسنواصل مهمتنا لإحلال السلام لأننا نعيش في ظل الحرب منذ عامين ونصف العام. ونريد السلام ولا نريد الحرب، والسلام وحده هو الكفيل بأن يعيد إلى أوروبا عظمتها. ولكن يجب أن نعيد السلام إلى أوروبا لكي تصبح عظيمة مرة أخرى.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية بالنيابة في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد باقري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن وتنظيمه هذه المبادرة في الوقت المناسب.

إن تعددية الأطراف الفعالة ضرورية لضمان السلام والأمن الدوليين. ونشدد على أهمية هذه المبادرات في تسليط الضوء على الحاجة إلى تعددية الأطراف والتأكيد على العواقب الضارة للنهج الانفرادي الأناني. وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية، بصفتها دولة عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، مجددا التزامها بتعددية الأطراف الفعالة المستندة إلى القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض بعض الأفكار باسم بلدي.

أولاً، لم تُنشأ الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب فحسب، بل أيضًا لنسج علاقات ودية بين الأمم على أساس احترام مبادئ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب وغيرها من الأهداف. ولا يمكن تحقيق هذه المقاصد والمبادئ السامية الأخرى المنصوص عليها في الميثاق إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف. ويتعارض النهج الانفرادي مع السلام والعدالة على حد سواء.

ثانياً، تشكل المساواة في السيادة بين الدول المبدأ الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة. وتستند إلى المبدأ الأساسي المتمثل في حق كل بلد في تقرير المصير الذي يحق لكل بلد بموجبه أن يقرر مصيره بنفسه. إن مبادئ حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها والتسوية السلمية للمنازعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى تهدف جميعها إلى حماية البلدان ذات السيادة من العدوان الأجنبي وإقامة علاقات ودية فيما بينها. ويتنافى النهج الانفرادي مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ويشكل دعوة إلى الظلم والمواجهة والحرب.

ثالثًا، يُحتمل أن تقع الأمم المتحدة، بوصفها أكبر رمز لتعددية الأطراف في العالم، ضحية لمخاطر النهج الانفرادي. ومما يؤسف له أن بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد أساؤوا استخدام منبره في سعيهم إلى تحقيق أهداف سياسية أو استراتيجية أنانية. فمن جهة، كانوا يستغلون المجلس للضغط على دول أخرى مستقلة ذات سيادة بينما يمنعونه، من جهة أخرى، من اتخاذ أي إجراء لوقف العدوان وانتهاكات السلام التي يرتكبها حلفاؤهم. ومن الأمثلة البارزة على ذلك استخدام الولايات المتحدة حق النقض منذ عقود طويلة ضد أي قرار ذي مغزى يهدف إلى وقف الإبادة الجماعية المستمرة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي بحق الفلسطينيين والاعتداءات المتكررة على مختلف بلدان المنطقة. وأود أن أشدد على شرعية دعم إيران لجماعات المقاومة في المنطقة وتضامنها معها بموجب القانون الدولي ويهدفان إلى إنهاء الأعمال العدوانية والاحتلال في منطقتنا. وتشكل المقاومة في حد ذاتها ردا على النهج الانفرادي والدعم المتحيز المقدم للنظام الإسرائيلي المحتل الذي يرتكب أعمال الإبادة الجماعية في غزة وفلسطين.

رابعاً، تستلزم تعددية الأطراف احترام تقسيم الولايات بين هيئات الأمم المتحدة. فعندما يتدخل مجلس الأمن في مسائل تتجاوز ولايته، فإنه يخاطر بسلامة الميثاق بوصفه معاهدة دولية. ووفقًا للمادة 25 من الميثاق، فإن سلطة المجلس ليست مطلقة أو تعسفية. ولا يمكنها أن تتجاوز القانون الدولي العرفي والمعاهدات الدولية. فالقرارات الجائرة التي فرضها المجلس على إيران من عام 2006 إلى عام 2010، بناء على مزاعم لا أساس لها من الصحة تقدمت بها الولايات المتحدة بشأن برنامج إيران النووي السلمي، كانت انتهاكاً واضحاً لحقوق إيران بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى حساب حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لشعب بلدي. ولا يمكن أن يتهرب المسؤولون عن تلك الجزاءات غير القانونية من المساءلة أو المسؤولية عن المعاناة التي لحقت بشعب بلدي.

خامساً، لا تزال التدابير القسرية الانفرادية، في شكل جزاءات خارج حدود الولاية الإقليمية، تجسد مظهراً لا إنسانياً صارخاً من مظاهر النهج الانفرادي المتطرف. ويجب مساءلة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، الذين يفرضون تلك الجزاءات، على ما ألحقوه من معاناة وموت ودمار لا يوصف بالدول المستهدفة، بما في ذلك بلدي.

ما فتئت جمهورية إيران الإسلامية تُظهر التزامها بتعددية الأطراف، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك إسهامها البناء في إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد عالجت تلك المبادرة الناجحة متعددة الأطراف أزمة لا مبرر لها وقلق الغرب الذي لا أساس له إزاء برنامج إيران النووي السلمي، وكانت تهدف إلى رفع العقوبات الظالمة وغير القانونية المفروضة على الأمة الإيرانية. غير أن العملية المتعددة الأطراف واجهت تحديا كبيرا بسبب الإجراءات الأحادية التي اتخذتها الولايات المتحدة وحلفاؤها. وكان انسحاب الولايات المتحدة الأحادي وغير القانوني من الاتفاق مثالا على النزعة الأحادية في الساحة الدولية، مما تسبب في إلحاق الضرر بجميع الأطراف المعنية.

ولا يقل أهمية عن ذلك أن سياسة حسن الجوار التي تنتهجها إيران تسلط الضوء على أهمية تعددية الأطراف في حل المشاكل والتحديات المشتركة. وفي هذا السياق، تسعى إيران إلى الحوار والتعاون الإقليميين لإيجاد بيئة يمكن من خلالها تكريس الموارد اللازمة لتقدم المنطقة وتنميتها لصالح الجميع. وسيكون تعزيز الشراكات والتعاون من أجل الأمن الجماعي والتنمية المستدامة في المنطقة حجر الزاوية في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية.

في الختام، أود أن أؤكد على النهج الجديد والسياسة الخارجية الجديدة لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية المنتخب، والتي تركز

على تعزيز تعددية الأطراف وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد حدد فخامة السيد بزشكيان، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية المنتخب، مؤخراً الخطوط العريضة لاستراتيجيته الأساسية في السياسة الخارجية والتي تهدف إلى فتح آفاق جديدة وتعزيز العلاقات الودية مع الدول الأخرى على أساس الحوار والتعاون والمساواة والاحترام المتبادل. وتولي هذه الاستراتيجية أهمية خاصة للبلدان المجاورة والمنطقة ككل، فضلا عن الحفاظ على علاقات بناءة مع الدول الأخرى.

وكما أكد الأمين العام، فإن التحديات العالمية لا يمكن حلها إلا من خلال احترام القانون الدولي والتقيد بالالتزامات العالمية واعتماد أطر مناسبة للحوكمة المتعددة الأطراف. وتردد جمهورية إيران الإسلامية هذه الدعوة وترحب بأي مبادرات لتعزيز احترام القانون الدولي. وتعددية الأطراف أمر أساسي في هذا الصدد. ونعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد لتهيئة بيئة آمنة وعادلة وشاملة للجميع يمكن أن تنعم فيها الدول كافة بالسلام والتنمية المستدامين.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد اليحيا (الكويت): أود في مستهل كلمتي أن أهنئكم، السيد الرئيس، وبلدكم الصديق على رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الجاري، آملين بأن تساهم رئاستكم في الدفع باتجاه صون السلم والأمن الدوليين وأن تترجم جهودكم رؤى وتطلعات شعوب العالم كافة بغية دعم مساعي الاستقرار وأسس التعامل في العلاقات الخارجية. كما لا يفوتني كذلك أن أثمن دعوتكم لعقد هذه الجلسة الأولى من نوعها لإشراك الجميع بحوار مباشر وبناء لتقييم النظام الدولي القائم ودراسة كافة أبعاده والدفع به لتحقيق طموحات وتطلعات شعوب العالم.

مع اقتراب نهاية العقد الثامن على إنشاء الأمم المتحدة ودخول ميثاقها حيز النفاذ، فإننا نجدد التأكيد على أهمية إعادة التزام المجتمع الدولي بأهداف ومبادئ ومقاصد الميثاق الذي يُعد حجر الزاوية للعمل الدولي المشترك وأساسا ننطلق منه لتعزيز التعاون الدولي بما يتماشى مع ما شهده العالم من تغييرات وتشعبات خلال السنوات الماضية، وبما يسهم بتمكيننا من مواجهة التحديات الدولية من خلال سياسات خلاقة ومبتكرة تواكب المتغيرات وتضمن خلق بيئة ملائمة لعلاقاتنا ولعملنا وتعاوننا الدولي.

وبالرغم من كل تلك التحديات والعقبات التي يواجهها عمل منظمتنا العتيدة، فإن الأمم المتحدة تبقى الآلية الدولية المتعددة الأطراف الأكثر قبولا ومصداقية وشرعية في مجال العمل الدولي المشترك. كما يبقى ميثاقها وما يحمله من مبادئ ومقاصد إطارا واضحا ومرجعا رئيسيا لتنظيم العلاقات بين الدول وتنميتها وأساسا صلبا لعملنا المشترك. وعليه، فإننا مطالبون، أكثر من أي وقت مضى، بمراجعة حساباتنا وتقييم أولوياتنا وتعزيز كافة السبل التي ترمي إلى تطوير عملنا المشترك.

وإذ تجُدد دولة الكويت دعوتها لإصلاح مجلس الأمن باعتباره إحدى الركائز الرئيسية لعملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، فإن دولة الكويت تدعم كافة الجهود الرامية لتحقيق إصلاح شامل وحقيقي لمجلس الأمن ليصبح أكثر قدرة وفعالية على مواجهة تحدياتنا الراهنة وفق منظور أكثر تمثيلا وشفافية وحيادية ومصداقية.

إن ما شهده العالم خلال العقدين الأخيرين من أزمات سياسية وإنسانية وصحية وأزمات في الأمن الغذائي وأمن الطاقة وتحديات تغير المناخ وانتشار الفقر وتهديد السلم والأمن الدوليين وتحقيق أهداف التنمية، كل تلك الأزمات وغيرها من الأزمات العابرة للحدود شكلت اختبارا قاسيا للنظام العالمي المتعدد الأطراف وأوضحت بما لا يدع مجالا للشك الحاجة الماسة لنظام عالمي قوي وفاعل، وقوده الشراكة والتضامن العالميان، وعماده القيم والمبادئ الأساسية للتعددية بما ينظمها من قانون دولي وتشريعات دولية ارتضيناها جميعا.

وفي ضوء التحديات العالمية، التي بطبيعتها تتطلب تضافر الجهود لمواجهتها، يتوجب أن تلعب الدول الصغيرة دورا محوريا في معالجة هذه التحديات باعتباره أمرا ضروريا. كما نعول، في هذا السياق، على الدول المتقدمة في لعب دور ريادي يساهم في خلق شراكة أكثر عدلا وتوازنا وفي الوفاء بالتزاماتها المتفق عليها دعما لمسيرة تنمية

البلدان الأقل نموا من خلال نقل التكنولوجيا وتخفيف أعباء الديون، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع الأخذ بالاعتبار مواكبة المتغيرات الإنمائية لكي تلحق الدول النامية بالركب العالمي، لا سيما تلك التي تواجه أوضاعا خاصة وذلك في إطار شراكات إنمائية وتمويلية جديدة متسقة مع الأولويات الوطنية.

وفي الختام، لا يفوتني أن أشيد مجددا بتعاونكم، السيد الرئيس، وتعاون البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة في إدارة أعمال المجلس الشهر الجاري، آملين أن تستمر النقاشات هذه حول إصلاح النظام الدولي الحالي ليكون هذا النظام في المستقبل القريب أكثر عدلا واستقرارا واستدامة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد أمبرازيفيتش (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): أود أن أهنئ الاتحاد الروسي على رئاسته وأتمنى له النجاح في أداء ذلك الدور المهم في الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

نود أن نشير إلى الأهمية الاستثنائية لموضوع مناقشة اليوم. والواقع أن العالم سيحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الثمانين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي أكثر النزاعات دموية وتدميرا في تاريخ البشرية. ولم يكن لشهود تلك الحرب والعقول العظيمة في تلك الحقبة، عندما وضعوا ميثاق الأمم المتحدة – وهو وثيقة جسدت مُثُل التعاون والتضامن العالميين واحترام المساواة في السيادة بين الدول، التي عكست مفاهيم المسؤولية المشتركة الحقيقية والأمن غير القابل للتجزئة التي ستكون أداة لحلول متعددة الأطراف وشاملة للمشاكل العالمية – أن يتصوروا أن الرحلة الطويلة لمُثُلهم العليا، من عالم ثنائي القطب بحكم الأمر الواقع، مروراً بلحظة أحادية القطب، وصولاً إلى تعددية أقطاب مستقبلية، ستفضي بنا اليوم ليس فقط إلى حالة يكون فيها دور التعددية في الشؤون الدولية في حده الأدنى، بل إلى حافة حرب عالمية ثالثة.

فرغبة الغرب ونخبه – الذين أسكرتهم نشوة لحظة القطب الواحد – في الحفاظ على هيمنتهم وعدم الرغبة في الاعتراف بالمصالح المشروعة والمخاوف الأمنية لجيرانهم والجهات الفاعلة الأخرى وسعيهم وراء المزايا الأحادية الجانب في الحصول على الموارد والميزة غير العادلة التي يمنحها لهم مركزهم الاقتصادي المهيمن، كل ذلك قادهم إلى نتيجة يبدو أنهم لم يكونوا يتوقعونها مطلقا. وقد عجز الغرب عن قيادة تعددية الأطراف، كما ينبغي للقائد الحقيقي أن يفعل. وبدلاً من ذلك، حاولت نخبه الاستفادة إلى أكبر قدر من مزاياها لاستغلال الآخرين. وأدت مقاومة ذلك إلى زيادة التوترات في جميع أنحاء العالم وتنامي النزاعات وتدهور في بنية الأمن الدولي وتدابير بناء الثقة والحد من التسلح. لقد أدت إلى مواجهة بدرجة أكبر أو أقل مع جزءٍ من المجتمع الدولي وحتى إلى حرب في أوروبا.

إننا نشهد النخب الغربية، ممثلة في حلف شمال الأطلسي، ترفض عن وعي التعددية في معالجة الأزمات وتعتمد على المواجهة مع من تعتبرهم منافسين وخصوما ومهددين. ونشهد رفض الغرب ليس فقط لتعددية الأطراف بل للتعاون الدولي الثنائي والاعتماد بدلاً من ذلك على إجبار الآخرين على التعاون وفقا للشروط والقواعد التي يفرضها. خذ على سبيل المثال الحرب الحقيقية التي شنتها بولندا للتو على حدودها مع بيلاروس ضد المهاجرين من دول الجنوب التي أسفرت عن مقتل العشرات وتشويه المئات على يد قوات الأمن البولندية. ومع ذلك، على الرغم من مقترحاتنا المستمرة، رفضت وارسو تماما التعاون مع مينسك في إطار المساعدة القانونية وآليات إدارة الحدود، في حين أنها تعلم جيدا أن الجهود المشتركة وحدها هي التي ستجعل من الممكن مكافحة المجرمين الذين يستغلون المهاجرين التعساء في طريقهم من بلدانهم الأصلية إلى أوروبا الغربية، وفي المقام الأول ألمانيا، بشكل فعال. أو خذ مثلاً الحظر المتعمد الذي فرضته ليتوانيا على عبور الأسمدة البيلاروسية عبر الموانئ الليتوانية إلى الدول الأفريقية والآسيوية، أو رفض فيلنيوس استعداد مينسك لترتيب عبور الحبوب الأوكرانية إلى تلك الدول نفسها. ويجب علينا أن نذكر أيضًا حظر دول الاتحاد الأوروبي للرحلات الجوية إلى جمهورية بيلاروس. فمن المؤكد أن هؤلاء الثلاثة جميعهم لا يستهدفون بلدي فحسب، بل يستهدفون مصالح العديد من الدول الأخرى ومصالح الناس العاديين. ويمكننا الاستشهاد بالعديد من الأمثلة الأخرى من هذا القبيل.

يتولد لدينا انطباع بأن دول الغرب، رغم أنها لا تزال منخرطة عالميًا في الأجندة الدولية، فإنها تضع لنفسها حدودًا على نحو متزايد وتحرم نفسها من أدوات التأثير. أليس ذلك رفضاً لتعددية الأطراف؟ إن التركيز على التصرفات والمنافع الأحادية الجانب القائمة على إملاء القواعد الخاصة هو أُس مشاكل عالم اليوم. غير أن ذلك الاتجاه يتعارض مع ما نراه في منطقة أوروبا وآسيا الكبرى، وهو جداول أعمال موحدة في عدد من الأشكال، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ورابطة دول جنوب شرق آسيا، وغيرها من الاتحادات الإقليمية العاملة في المنطقة. وهي ليست موجهة ضد الغرب ولا ضد أي شخص آخر، ولكن كما أشرت إلى أن الغرب نفسه هو الذي لا يرغب في التعاون معها.

وإدراكا لتلك الحالة، نظمت بيلاروس العام الماضي مؤتمراً دولياً رفيع المستوى في مينسك بشأن الأمن الأوروبي الآسيوي وواقعه وآفاقه في عالم متحول. وبالإضافة إلى جهودنا في صنع السلام لتيسير تنفيذ اتفاقات مينسك ومبادراتنا الموحدة الرامية إلى بناء هيكل أمني جديد في أوروبا باسم هلسنكي 2 والموضوع العالمي للحوار الأمني بروح سان فرانسيسكو، أطلقت بيلاروس في مؤتمر مينسك العام الماضي مناقشة بشأن بناء هيكل أمني أوروبي أسيوي على قدم المساواة وغير قابل للتجزئة. ومن اللافت للنظر أن الأغلبية الساحقة من الدول الغربية المدعوة تجاهلته. ويبدو أن تعددية الأطراف الحقيقية ستنتعش من جديد بين المشاركين المتشابهين في التفكير حقًا. وطرحت بيلاروس، أثناء المؤتمر، مبادرة لوضع ميثاق أوروبي للتنوع والتعددية القطبية في القرن الحادي والعشرين. ونحن نعتبرها وثيقة موحدة تؤدي إلى صياغة معايير ومبادئ عمل الهيكل الأمني في المنطقة الأوروبية الآسيوية، فضلاً عن رؤية استراتيجية لتعددية الأقطاب وتعددية الأطراف من أجل نظام متجدد للعلاقات الدولية – ربما ليس فقط للمنطقة الأوروبية الآسيوية بل للعالم بأسره.

إننا نعتقد أن تلك المبادئ واضحة وبديهية. وهي مبنية، قبل كل شيء، على الاعتماد على القانون الدولي، والمراعاة الصارمة لمبدأ عدم تجزئة الأمن، واحترام تنوع مسارات التنمية لكل دولة والتعاون على قدم المساواة بين جميع أعضاء المجتمع الدولي وتعزيز دور الأمم المتحدة والاستفادة الكاملة من الرابطات والمنظمات الإقليمية وآليات التكامل، وبالطبع، العودة إلى التعاون المتعدد الأطراف الفعال حقا. وستُجرى المزيد من المناقشات بشأن هذا الموضوع في مؤتمر مينسك الثاني بشأن الأمن الأوروبي الآسيوي الذي سيُعقد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر وبداية تشرين الثاني/نوفمبر.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد جاليتشاندرا (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الاتحاد الروسي على تنظيم جلسة اليوم. إن تايلند ترحب بهذه المناقشة المفتوحة لأننا ملتزمون بتعددية الأطراف. وأريد أن أثير أربع نقاط.

أولاً، يتطلب العدد المتزايد من النزاعات في جميع أنحاء العالم تعددية أطراف أكثر شمولاً ومرونة وفعالية، تكون الأمم المتحدة في صميمها. فغالبًا ما يؤدي غياب المناقشات الشاملة والشفافة إلى اختلاف التصورات وانعدام الثقة. والدبلوماسية والحوار هما مفتاح تجنب المزيد من المواجهات وتصعيد العنف. وينبغي الاستفادة من صلاحية الأمم المتحدة للدعوة إلى الاجتماعات للجمع بين جميع الأطراف للعمل على إيجاد حلول مستدامة وسلمية. وسيكون مؤتمر قمة المستقبل المقبل فرصة لجميع الدول لإعادة تصميم أمم متحدة قادرة على مواجهة التحديات العالمية الحالية والمستقبلية.

ثانياً، من أجل ضمان أن تظل تعددية الأطراف، وفي القلب منها الأمم المتحدة، ذات أهمية سيكون من المهم إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وينبغي إصلاح المجلس ليعكس تمثيلاً جغرافياً أوسع، وتوازناً إقليمياً عابراً للمناطق، وتمثيلاً أكبر للبلدان النامية. غير أن وجود مجلس أكثر تمثيلاً لا يكفي. فكيف يتخذ قراراته مهم أيضا. وتشاطر تايلند رأي أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن حق النقض ليس امتيازا بل مسؤولية دولية. وكحد أدنى، ينبغي أن يتفق جميع أعضاء مجلس الأمن على الامتناع عن عرقلة أي مشروع قرار يهدف إلى منع أو وقف الفظائع الجماعية. وفي الوقت نفسه، ينبغي

على الدول أن تعمل على تحسين أساليب عمل المجلس وزيادة مشاركة الجهات المعنية في جلسات المجلس، وهي أمور لا تحتاج إلى الكثير من الجهد.

ثالثاً، من المهم أن تعمل الأمم المتحدة في شراكة وثيقة مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات والمؤسسات الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية. وقد يكون من المفيد إلقاء نظرة أعمق على الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن الترتيبات الإقليمية. إن الحوار والمشاركة الوثيقان مع البلدان والمنطقة المتأثرة أمران حاسمان من أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدام في أي منطقة متأثرة بالنزاع.

كما ينبغي التأكيد على دور المرأة في السلام والأمن. ومن المهم تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار. وينبغي للدول الأعضاء مواصلة العمل معاً للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

رابعاً، لا يمكن النظر إلى السلام والأمن في معزل عن بعضهما بعضاً. ومن الضروري أن تتبع الأمم المتحدة نهجاً شمولياً وتعزز أوجه التكامل بين السلام والتنمية المستدامة والأمن البشري. إن السلام والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة، حيث يعزز أحدهما الآخر. ولتحقيق ذلك، ينبغي على جميع الكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة أن تعمل معاً بتآزر. وينبغي أن يكون عمل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجميع الوكالات المتخصصة أكثر تنسيقاً.

في الختام، تظل تعددية الأطراف، التي تشكل الأمم المتحدة جوهرها، منبراً حيوياً للدبلوماسية والسعي إلى إقامة علاقات ودية بين الدول. ولكن لا يمكن للأمم المتحدة أن تكون فعالة إلا بقدر فعالية أعضائها. لذلك يجب علينا أن نؤكد من جديد التزامنا بتعددية الأطراف وأن نعمل معاً لجعلها قوية لأنه لا يمكن تحقيق نظام عالمي أكثر عدلاً وديمقراطية واستدامة من دون الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن 3 دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله على وجه السرعة. والأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد 3 دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد مارت (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يواجه عالم اليوم تحديات عديدة وخطيرة تستلزم التعاون الوثيق من الجميع وتستدعي المسؤولية في البحث عن حلول مناسبة وقابلة للتطبيق. وترى صربيا أن تعددية الأطراف المثمرة ضرورية وقابلة للتحقيق إذا أظهرنا الاستعداد للمشاركة المشتركة بروح التعاون والتوافق والمرونة. لقد كانت جهود بلدي في مجال السياسة الخارجية على المستوى العالمي والتعاون مع شركائنا في أوروبا والمنطقة تهدف إلى المساهمة، من خلال نهج بنّاء، في تحقيق جميع أهدافنا المشتركة.

يتسم الوضع العالمي بمشكلات عديدة ومعقدة وأزمات ونزاعات متعددة الأبعاد ومترابطة لا يمكن حلها إلا من خلال الجهود المشتركة والمخلصة في إطار متعدد الأطراف. وتعتقد صربيا أن تعددية الأطراف هي أفضل نهج في الوضع الجيوسياسي الحالي لأنها تنطوي على المشاركة العادلة من قبل الدول واحترام التنوع ومواءمة مصالح الجميع، بهدف إيجاد حلول مستدامة طويلة الأجل.

في أزمتنا الحالية التي تمر بها تعددية الأطراف، وفي ظل النزاعات في العديد من أنحاء العالم والتحديات العالمية، يجب أن نضمن احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة إذا أردنا الحفاظ على النظام الدولي القائم وأسس التنمية في كل مجتمع. ويدعو بلدي إلى تكثيف الجهود لتجاوز الخلافات وحل النزاعات العالمية من خلال الحوار والاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إننا نتعاطف بعمق ونحزن على الأرواح التي فُقدت في النزاعات حول العالم، بما في ذلك الأحداث المأساوية في الشرق الأوسط وأوكرانيا. ونحن على اقتناع بأن الحوار البناء والحلول الدبلوماسية هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى السلام. يجب حل جميع النزاعات على طاولة المفاوضات، حيث لا يوجد بديل لها قابل للتطبيق. تستند الأمم المتحدة إلى مبادئ ومعايير مشتركة – يُفترض أنها – هي المبادئ

التوجيهية للمجتمع الدولي. وإذا ابتعدنا عن المبادئ التوجيهية، فإننا حتماً سننتهي في حلقة مفرغة من العدالة الانتقائية.

تحترم صربيا السلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، نتوقع من الدول الأعضاء الأخرى احترام السلامة الإقليمية لجمهورية صربيا، بموجب القرار 1244 (1999). إن الإجراءات التي تتخذها صربيا للحفاظ على سلامتها الإقليمية وسيادتها تمثّل صورة عن جهودها الرامية إلى التمسك بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وفي حالة بلدي هو القرار 1244 (1999) الملزم قانوناً الذي يضمن سيادة بلدي وسلامة أراضيه.

إننا على اقتناع بأن الفضاء الرقمي يزخر بالإمكانيات. لذلك يجب علينا تعزيز فضاء إلكتروني مفتوح وحر وعالمي ومستقر وآمن ومفتوح للجميع، يتم فيه إعمال حقوق الإنسان والحريات وسيادة القانون بشكل كامل. وتتمثل مهمتنا في التأكد من أن الجميع يمكنهم الاستمتاع بالتحول الرقمي وتحقيق الترابط المعقول والوصول إلى الربط الرقمي والشمول الرقمي.

ونعتقد أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يمثل عنصراً جوهرياً في الجهود العالمية في مجال القضاء على الفقر والجوع؛ زيادة فرص العمل، خاصة بين الشباب؛ والنمو الاقتصادي؛ وزيادة استيعاب الجميع؛ وتحسين التعليم والصحة؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ والحفاظ على كوكب الأرض للأجيال القادمة، وكذلك تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان. ونحن على ثقة وإيمان بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي الأهداف الإنمائية الرئيسية للمجتمع المعاصر، لا يمكن أن تتحقق إذا فشلنا في التصدي بحزم للتحديات الأخرى التي تواجهنا اليوم، والتي يتجاوز تعقيدها قدرة فرادى البلدان أو المناطق على التصدي لها.

تسترشد السياسة الخارجية المستقلة لصربيا في المقام الأول بمبدأ الحفاظ على المصالح الوطنية ومصالح الدولة مع احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وبالتالي، فإن التنفيذ المتسق لجميع هذه المبادئ، التي اتفقنا عليها منذ وقت طويل، هو الضامن الرئيسي للسلام والأمن العالميين.

لذلك ينبغي لنا ألا نتخلى عن جهودنا لتعزيز عالمية المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة حتى وإن كنا لا نزال نعاني من عواقب تطبيقها الانتقائي. ومن الأهمية بمكان أن ترفض غالبية الدول الأعضاء قبول تطبيق المعايير المزدوجة. وفي هذا السياق، نشكر كل من يدعم جهود صربيا للحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها.

إننا نتفق على أن الشفافية وبناء الثقة يعززان السلامة والأمن، ويحسّنان الاستدامة، ويسهمان في تحسين الثقة والتفاهم بين الدول والشعوب. وأود أن أؤمن بأن مؤتمر القمة القادم المعني بالمستقبل سيفتح فصلاً جديداً نجدد فيه الثقة المتبادلة ونحقق مزيداً من التفاهم والتضامن، مما يخلق آفاقاً لمستقبل أفضل وأكثر أمناً.

في الختام، أود أن أشير مرة أخرى إلى التزام صربيا الكامل بقيم تعددية الأطراف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ومن المهم أن نواصل العمل معا لإعادة تعريف تعددية الأطراف ومواءمتها مع العالم المعاصر متعدد الأقطاب من أجل الاستجابة بطريقة مناسبة للأزمات والتحديات الحالية والمستقبلية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء بياناتهم بعد 3 دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن تحت رئاستكم. إن هذه فرصة أخرى للدول الأعضاء لتؤكد من جديد التزامها الكامل والثابت بتعزيز تعددية الأطراف من أجل عالم منصف وعادل وديمقراطي ومزدهر.

إن النظام والعدالة ضروريان وهما وجهان لعملة واحدة. والواقع أن النظام الدولي العادل ليس ممكنا في غياب العدالة. ولكن من

الصحيح أيضا أنه دون احترام ميثاق الأمم المتحدة، لن يكون السلام دائما أو عادلا. وتتطلب إقامة نظام عالمي جديد يجسد تطلعات شعوب العالم حوكمة رشيدة والعمل جنبا إلى جنب لضمان انسجام جهودنا المشتركة مع التزاماتنا الدولية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان ضمان التمثيل العادل لمصالح الدول الوطنية والجماعية مع تعزيز مشاركتها في صنع القرار الدولي ليتسنى تسوية منازعاتها وخلافاتها بشكل منصف في إطار القانون الدولي. وينبغي ألا ننظر إلى أي نموذج واحد باعتباره المعيار الذي يجب على جميع الدول اتباعه. ومن ثم، يتطلب بناء نظام دولي عادل توفير فرص حقيقية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء دون ترك أحد خلف الركب، وذلك في إطار التنمية المستدامة لصالح الجميع.

سيكون انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر محطة بارزة على صعيد تعددية الأطراف. وينبغي أن نستفيد في تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن مؤتمر القمة من زخم تعددية أطراف متجددة ومنشطة، ترتكز على منظومة الأمم المتحدة وتعزز التعاون الدولي للتصدي للتحديات التي نواجهها، ولا سيما تحديات المناخ والطاقة والغذاء والأمن، بما فيها تلك المرتبطة بالإرهاب والتطرف العنيف.

وتشدد المملكة المغربية على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن حتى يكونا على مستوى التحديات العالمية الراهنة. وأمامنا فرصة لإعادة تأكيد التزامنا الثابت بالأمم المتحدة بوصفها معقلا لتعددية الأطراف، ولا سيما من خلال احترام مبادئ سيادة الدول وسلامة أراضيها وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

تدعو المملكة المغربية إلى تعددية أطراف فعالة ووقائية وتعاونية وشاملة للجميع تهدف إلى إقامة تضامن وتعاون قويين بين الدول من أجل تحقيق الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يشكل التعاون بين بلدان الجنوب، ولا سيما بين البلدان الأفريقية الشقيقة، ركيزة أساسية في السياسة الخارجية للمملكة المغربية، تماشيا مع توجيهات جلالة الملك محمد السادس. وتعددية الأطراف التي نطمح إليها هي تعددية قائمة على الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات والأجيال.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا أن المملكة المغربية ستظل شريكا فاعلا ومسؤولا يحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويعمل في سبيل تحقيق الأهداف المنصوص عليها فيها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): السيد الرئيس، أنقل إليكم تحيات معالي وزير الخارجية المصري، السيد بدر عبد العاطي، الذي حالت ارتباطاته المسبقة دون مشاركته في جلسة اليوم. كما أشكركم على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة التي تناقش قضية باتت تتسم بأهمية بالغة، مع اقترابنا من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر، والذي تقع في القلب منه مسألة مستقبل الأمم المتحدة والمنظومة متعددة الأطراف.

نمر اليوم بمرحلة مفصلية يتعين علينا فيها النظر بجد إلى أوجه النقص والعوار التي تعتري النظام متعدد الأطراف الذي يقوم عليه عالمنا اليوم. فالشاهد أن النظام الدولي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم يعد قادرا على الوفاء بمتطلبات وتعقيدات عالم أصبح التغير السريع سمته الأساسية ولم يعد صالحا لحاضر ومستقبل يتحول بشكل مطرد إلى التعددية القطبية وتصعد فيه دول الجنوب لتلعب أدوارا أكثر أهمية ومحورية عن ذي قبل. إن التحديات الأمنية والجيوسياسية ومناخ الاستقطاب السياسي السائد، فضلا عن التحديات الاقتصادية وتغير المناخ وغيرها، هي جميعا أمور تدعونا للعمل بشكل أكثر فعالية نحو منظومة دولية أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات.

من ثم، فإن ذلك يدعونا لأن نطرح بعض التساؤلات وأن نحاول البحث عن الإجابات التي ربما تعيننا على فهم أكثر وعيا وإدراكا لمتطلبات المرحلة المقبلة ولتطلعات شعوب العالم وما تنتظره من هذه المنظمة، خاصة الأجيال الجديدة التي نشأت وتكون وعيها في عالم يختلف كثيرا عما كان سائدا من قبل. وأود هنا أن أتحدث بشكل موجز حول جانبين رئيسيين، نرى الأهمية البالغة للتمعن فيهما إذا ما كنا نريد إيجاد حلول تساهم في جعل النظام متعدد الأطراف أكثر عدالة وديمقراطية واستدامة.

أولا، لعل الأحداث التي شهدها الشرق الأوسط خلال الأشهر العشرة الماضية خير دليل على أن عالمنا اليوم بات بحاجة لترتيبات جديدة للأمن الجماعي، تعكس الواقع الدولي المعاصر وتساهم في جعل المنظومة الدولية أكثر استجابة للتحديات الأمنية والسياسية الواقعة. إننا نتحدث كثيرا في المجلس عن ميثاق الأمم المتحدة وعن أهمية الميثاق وضرورة الالتزام بمبادئه والعمل على تعزيزها إلا أن أحداث الفترة الماضية، وبالأخص العدوان الإسرائيلي الغاشم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على المواطنين المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، أثبتت بشكل قاطع أن ما يتحدث به الكثيرون عن الميثاق ومبادئ القانون الدولي وقواعد حقوق الإنسان وحماية المدنيين، هي جميعها أطروحات لا تصمد أمام اختبار الواقع، لا سيما وأن البعض دأب على الكيل بمكيالين حينما يتعلق الأمر بالتعامل مع السلوك الإسرائيلي العدواني تجاه دول المنطقة. إن تطورات الأزمة في غزة واستمرار العدوان الإسرائيلي وسط صمت مخجل من المجتمع الدولي يجعل النظام الدولي متعدد الأطراف القائم على قواعد القانون الدولي، بل ويجعل منظومة الأمم المتحدة برمتها، على المحك في ظل ما نشهده من ازدواجية في المعايير.

لقد فشل مجلس الأمن، ولا يزال، في وقف القتل المستمر للشعب الفلسطيني في غزة، ما يدعونا إلى تجديد دعوانا إلى أهمية إصلاح المجلس وجعله أكثر تمثيلا وأكثر عدالة وديمقراطية. لقد نادت مصر، ولا تزال، بضرورة تعزيز التمثيل الأفريقي بالمجلس وفقا لتوافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، وكذلك منح الدول العربية تمثيلا دائما يتناسب مع حجم الموضوعات ذات الصلة بالمنطقة على جدول أعماله. كما يتعين على المجلس الاستمرار في تنقيح وتطوير أساليب عمله ليكون أكثر شفافية وأكثر تشاركا مع باقي الدول الأعضاء، مع ضرورة تعزيز الحوار مع التجمعات والمنظمات الإقليمية، خاصة مع تصاعد دور وأهمية تلك التجمعات والمنظمات والتي باتت تعبر عن صوت دول الجنوب مثل تجمع البريكس، على سبيل المثال.

ثانيا، لن يكون من المجدي الحديث عن نظام عالمي متعدد الأطراف أكثر عدالة وديمقراطية واستدامة دون الحديث عن إصلاح النظام المالي العالمي الذي لم يعد هو الآخر مناسبا لواقعنا الراهن. هذه المسألة ربما تُعد أهم التحديات التي تواجهنا اليوم، والتي دون إيجاد حلول فعالة لها، لن نتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ولن يكون بالإمكان تذليل الفوارق الهائلة بين الدول والمجتمعات في الشمال والجنوب، كما سيصعب من دونها تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي توافقنا جميعا على أهميتها.

ويعد مؤمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر فرصة مواتية لاتخاذ إجراءات عملية وفعالة في هذا الاتجاه، بما في ذلك التأكيد على الدور الذي لا بد أن تقوم به الأمم المتحدة لقيادة الجهد الرامي لإصلاح المنظومة المالية العالمية، بما في ذلك إصلاح مؤسسات التمويل الدولية وهيكل حكومتها، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتعزيز التعاون في مجالات الضرائب وإعادة هيكلة الديون.

في الختام، إن لم ندرك ضرورة استغلال اللحظة الراهنة لإحداث تغيير شامل وجذري في النظام المتعدد الأطراف، والأمم المتحدة في القلب منه، سيكون علينا مواجهة واقع جديد تفقد فيه المنظمة مصداقيتها وأهميتها أمام شعوب العالم، وتفقد دولنا فيه إحدى أهم أدواتها لحفظ السلم والأمن الدوليين على نحو يصعب معه تصور أي مستقبل واعد للعمل المتعدد الأطراف.

مرة أخرى، أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذا الاجتماع الهام. ونتطلع إلى نقاشنا اليوم وما يتمخض عنه.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة حسنة التوقيت بشأن مسألة مهمة جدا.

إن نظامنا المتعدد الأطراف يجري إضعافه من الداخل. ويُنحى المبدأ الأساسي للنظام جانبا. وتُخرق الاتفاقات والقواعد والقوانين الدولية بانتظام. ويُستعاض عن الحوار بنهج القبول بالأمر كما هو أو رفضه. ويحل نهج استئثار الأقوياء بكل شيء محل التضامن. وأصبح توافق الآراء أعز من بيض الأنوق. وأصبحت المعايير المزدوجة أمرا معتادا في كثير من الأحيان.

وهذا الاتجاه محبط وخطير. فنحن نخذل الناس الذين نخدمهم فيما يتعلق بالحفاظ على السلام والأمن وإنقاذ الأرواح في حالات النزاع وحماية حقوق الإنسان وضمان التنمية وحماية البيئة من أجل أطفالنا وأطفال أطفالنا. وإذا ظللنا غير مكترثين، فسنكون متواطئين في إسقاط تعددية الأطراف. وإذا فشلت تعددية الأطراف، فسيكون العالم الأكثر سلاماً وازدهاراً وعدلاً حلماً بعيد المنال.

وفي هذا السياق، أود أن أتناول نقطتين.

أولاً، حان الوقت لتجديد الالتزام بمبادئ تعددية الأطراف. ويجب أن نسترشد دائما بمبادئ استيعاب الجميع والمساواة والتضامن والشراكة وبناء الثقة، على أن يكون ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي النبراس الذي نستضيء به. ويجب أن نتجنب أي تعسف من جانب الأقوياء في استعمال السلطة لأن ذلك سيؤدي إلى حالة من عدم الثقة ويزيد من حدة الانقسامات.

ثانيا، يجب أن نغتنم الزخم لإصلاح نظامنا المتعدد الأطراف ليكون أكثر ملاءمة للغرض المنشود. ويجب علينا أن نتفادى إصابة مجلس الأمن بالشلل إزاء معالجة الكوارث الإنسانية في العديد من حالات النزاع. ويجب إعادة عملية اتخاذ القرار في المجلس من العصر الحجري. ويتعين علينا الإسراع في إصلاح المجلس ليكون أكثر فعالية وكفاءة وديمقراطية وشفافية وخضوعا للمساءلة. فضمان قدرة مجلس الأمن على التكيف بشكل جيد مع الحقائق العالمية الجديدة هو المبدأ الأساسي لنظام متعدد الأطراف قوي.

لذلك، يجب أن نستخدم جميع السبل لإصلاح المجلس، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وإذا أردنا أن نقي أجيالنا القادمة ويلات الحرب، يجب علينا أن نوحد قوانا ونكفل سيادة تعددية الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة دل أغويلا كاستيو (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): إن جمهورية غواتيمالا، باعتبارها أحد المؤسسين لهذه المنظمة، تؤمن إيمانا راسخا بتعددية الأطراف وتؤكد من جديد أن الأمم المتحدة هي المنتدى والمحور المركزي لتناول المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي والتنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ولهذا السبب، يتمثل أحد مبادئ السياسة الخارجية لبلدي في السعي إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية على أساس الحوار والتعاون والدبلوماسية. فالأمن الجماعي للبشرية لا يمكن ولا يجب أن يعتمد على الردع من خلال استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أو أي نوع آخر من الأسلحة التي تهدد الأجيال القادمة.

وتؤكد غواتيمالا من جديد تصميمها الراسخ على مواجهة التهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية للبشرية، وكذلك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، وعلى مواصلة التزامها بحظر هذه الأسلحة وإزالتها الكاملة. ونزع السلاح النووي مسألة يجب علينا جميعاً أن نتعامل معها باعتبارها ذات أهمية حيوية بالنسبة لأمن نصف الكرة الأرضية الذي نعيش فيه والعالم ولبقاء البشرية.

إن إيجاد نظام عالمي أكثر عدلا يعني ضمان حصول جميع الناس، لا سيما أضعف الفئات، على الحقوق الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والأمن على قدم المساواة. ويتطلب ذلك إزالة جميع الحواجز الهيكلية التي تعزز عدم المساواة. ويمكن، بل ويجب، أن يساهم التعاون المتعدد الأطراف في وضع معايير دولية تعزز الإنصاف والعدالة الاجتماعية في جميع الدول. ومن الضروري العمل على تعزيز تعددية الأطراف بحيث تكون الأمم المتحدة قادرة على مواجهة التحديات الجديدة التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وذلك في إطار عمل قائم على احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. ولا بد من زيادة الاتساق في تنفيذ الركائز الثلاث لمنظمتنا، مع الاعتراف بأنها مترابطة ومتعاضدة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا للخطة الجديدة للسلام.

وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن تعزيز احترام القانون الدولي، وهو أمر ضروري للحفاظ على نظام عالمي عادل. ونؤكد من جديد الأهمية البالغة للامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني باعتباره وسيلة لمنع نشوب النزاعات المسلحة الدولية والمحلية والتخفيف من التكلفة البشرية الناجمة عنها دون إهمال المسؤولية عن الحماية. فمن

غير المقبول أن تكون مرافق الرعاية الصحية والتعليمية أهدافاً عسكرية. ويجب إدانة هذه الهجمات بأشد العبارات.

وستواصل غواتيمالا الدعوة إلى الدبلوماسية الوقائية والوساطة كوسيلة لتجنب تصعيد النزاع. وكما تم التأكيد عليه في إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، فإن جميع الدول ملزمة بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، مثل التفاوض والتحكيم والتسوية القضائية.

ويمكن لمجلس الأمن، بل ينبغي له، أن يستفيد من زيادة التفاعل مع الدول الأعضاء في المجلس ومع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، نواصل تأييدنا القوي لدور لجنة بناء السلام ونهجها المتكامل. ومن وجهة نظر غواتيمالا، يجب على مجلس الأمن أن يأخذ في الحسبان مختلف الأدوات الاستراتيجية التي يمكن استخدامها على المستوى التنفيذي لإدراج عنصر بناء السلام في ولايات عمليات حفظ السلام.

في الختام، نحث جميع الدول الأعضاء على تعزيز التزامها بميثاق الأمم المتحدة من خلال التمسك بمبادئه، مثل الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها واحترام السلامة الإقليمية والقانون الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد إيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): نهنئ الاتحاد الروسي ووزير خارجيته سيرغي لافروف على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن في تموز/يوليه.

وتؤيد نيكاراغوا البيانين اللذين سيدلي بهما ممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

تؤكد نيكاراغوا من جديد أن السلام وتعددية الأطراف مبدآن أساسيان بالنسبة لشعوبنا وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهو ما ينعكس في جميع علاقاتنا الدولية وفي التزامنا بتعددية الأطراف. ولتحقيق السلام والأمن الحقيقيين بصورة عادلة، حان الوقت لضمان تجسيد حقوق الشعوب في منظمة أمم متحدة تمثلنا جميعاً.

وأمام تزايد الإجراءات التدخلية التي تتخذها البلدان الغربية والتي تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر، نرى أنه أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى إقامة نظام عالمي جديد لضمان السلام والأمن الدوليين في عالم جديد متعدد الأقطاب ومتعدد المراكز. ونعيد التأكيد على أن النظام الجديد يجب أن يلتزم بمبادئ ومقاصد الميثاق واحترام سيادة الدول واستقلالها، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتلك المبادئ حيوية لتحقيق السلام والاستقرار الوطني والدولي الذي نتوق إليه جميعاً. ويجب رفع التدابير القسرية الأحادية الجانب غير الإنسانية وغير القانونية على الفور من أجل ضمان الاستقرار والسلام والتنمية للأسر والشعوب والأمم. فتلك التدابير تشكل أعمالاً عدوانية وعقبة رئيسية أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقر.

يولد نظام عالمي جديد وتضعف إمبراطوريات وما يبدأ في الظهور هو بدائل وآليات جديدة للتكامل والتضامن بين الشعوب، إلى جانب مبادرات وأعمال مثل تلك التي تقوم بها جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي والشعوب الممثلة في مجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا وشعوب أفريقيا والشعوب العربية. ويفرز هذا العصر، على الرغم من أزماته المتعددة، عالمًا متعدد الأقطاب يتسم بالتضامن ونضال جميع شعوبنا ضد الأشكال القديمة والجديدة للهيمنة الإمبريالية والاستعمارية الجديدة. وستواصل نيكاراغوا دعم شعوب الجنوب العالمي في تلك التطلعات إلى بناء عالم متعدد الأقطاب، والدعوة إلى تضامن عالمي أقوى يساعدنا على التعجيل بإقامة نظام عالمي أكثر عدالة وديمقراطية واستدامة. ومرة أخرى نشكر الاتحاد الروسي على قيادته ومساهماته في صنع ذلك العالم الجديد متعدد الأقطاب.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمة هذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلقت الجلسة الساعة 13/10.